

alikhtiar
athaouri

revue mensuelle
marocaine

الاختيار الثوري

جريدة مغربية عربية

Corres.: Maurice BLANC - P.R. 65 - 103, Av. de la République - 75011 PARIS.

ابريل 1978 العدد 25 الثمن 2,00 F



ان ما يجري حاليا في جنوب لبنان يشكل بحق اختبارا لكل القوى الوطنية والديموقراطية العربية؛ فهو المحك الحقيقي لفرز مختلف القوى ووضعها في مواقعها الحقيقية؛ فما يجري في جنوب لبنان لا ينحصر على الرقعة الجغرافية التي يغطيها هذا الاخير وانما يشكل المحور الاساسي في الظرف الراهن للهجمة الصهيونية الامبريالية الرجعية على الوطن العربي. وهذا راجع لعوامل عدة محلية ووطنية ودولية سنحاول تبيانها من خلال تسليط بعض الضوء على مشكل الجنوب وموقعه في الازمة اللبنانية وفي الصراع مع العدو الصهيوني ومدى تأثيره على مستقبل هذا الصراع.

انظر الصفحة الأخيرة

الصحراء المغربية ومسألة

تقرير المصير

تعقيب على استجابات
الاستاذ محمد اليازغي

مناورة « الأحرار »

■ « مناورة الأحرار » مناورة من نوع جديد، يقوم بها النظام في المغرب، حيث لا يزال يبحث عن مخرج لعزله، فبعد سياسة التفتيح على الاحزاب الوطنية. يلجأ مرة أخرى لعملية صنع احزاب هلامية من عناصر افرزتها المهازل الديمقراطية الاخيرة. وهو يحاول عبثا من خلال هذه العملية اخفاء افلاس سياسته. ولا يبرز خلفية هذه المناورة يجب الاشارة الى الملاحظات التالية:

الملاحظة الأولى: بعد فشل النظام في ايجاد قاعدة اجتماعية يرتكز عليها، من خلال « المسيرة الخضراء » يحاول مرة أخرى بواسطة العناصر الانتهازية التي ركبت « المسلسل الديمقراطي »، بناء هذه القاعدة الوهمية التي سرعان ما تتلاشى امام تدمير الجماهير ورفضها

الملاحظة الثانية: المناورة في حد ذاتها ترمي الى خلق « حزب » لتأطير الوضعية الراهنة لما يسمى « بالمغرب الجديد »، وتقنين وضعية عملاء النظام الذين صنعتهم الانتخابات المزيفة، كأدوات طيعة تضاف الى الجهاز القمعي لتشديد مراقبة المواطنين واحصاء تحركاتهم خاصة في البوادي حيث تحرم السلطات التواجد التنظيمي للاحزاب الوطنية.

الملاحظة الثالثة: امام عجز النظام عن ايجاد حلول ولو جزئية للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية المستفحلة التي تتخبط فيها اوسع الجماهير، يحاول من خلال « مناورة الأحرار » ذر الرماد في الأعين، وشد انظار المواطنين الى وعود كاذبة، بالسطو على الشعارات التي ضحت وناضلت من اجلها الجماهير، محاولين تمييع المبادئ التي لا زالت تشكل الحافز الحقيقي للتغيير المنشود. فاذا كانوا عاجزين عن حل المشاكل او حتى طرحها وهم في الحكم حاليا فما عساهم يقدمون بعد تأليف التنظيم المزعوم؟

ان هذه المناورة سيكون مصيرها الفشل كسابقتها من « الفديك » وغيرها. وهي تحمل في طياتها الجرثومة التي ستفجرها، فالمصالح الشخصية، والصراعات الذاتية للعناصر المكونة لهذا التجمع خير ضمان لافلاس تجربة « الأحرار » التي يحاول النظام من خلالها ان يقوم بدور الحكم والمعارضة في نفس الوقت ■

الايضاح المساوية في البادية المغربية

تحية الى الطبقة العاملة

في يوم عشرين مارس 1978. حلت الذكرى الثالثة والعشرين لتأسيس الاتحاد المغربي للشغل. وما من شك في ان تأسيس المنظمة النقابية العمالية العتيدة شكل قفزة نوعية في مسيرة الحركة الوطنية المغربية لمواجهة الاستعمار وتحرير البلاد. فتأسيس الاتحاد المغربي للشغل وفر من جهة استقلالية الطبقة العاملة المغربية من الناحية التنظيمية والتوجيهية لفرض مطامحها وشعاراتها المطالبية والوطنية في أن واحد ويمكن هذا التأسيس من جهة ثانية من تأطير الطبقة العاملة وتنظيمها وتوعيتها وصب طاقاتها النضالية في مجرى واحد مع نضالات الجماهير الشعبية المغربية قاطبة. ولعل ما ميز الاتحاد المغربي للشغل عن العديد من المنظمات النقابية الأخرى. كونها فرضت بقوة وإرادة الطبقة العاملة وتحت حماية مناضلي وأطر الحركة الوطنية والمقاومة المسلحة. رغم انف دهاقنة الاستعمار وزبائيته.

واليوم ... تعيش الطبقة العاملة في وضع من التشتت والتمزق تشكل خدمة لمصالح النظام القائم عدو الطبقة العاملة وان لم تنل من نضالية العمال وعزمهم على فرض مطالبهم ومطامحهم المشروعة. ان الواجب الوطني يفرض وبالواجب التأكيد على الضرورة القصوى لوحدة الطبقة العاملة والمسؤولية الملقاة على عاتق كل مناضل وطني غيور في صياغة هذه الوحدة وتدعيمها وفرض الشروط الذاتية والموضوعية لفرض ديموقراطية المنظمة وجماهيريتها وتقدميتها وجعلها تأخذ مكانها الطبيعي في نضال شعبنا ضد الطبقة السائدة والامبريالية.

ان الحفاظ على وحدة الطبقة العاملة وصيانة هذه الوحدة وتدعيمها تشكل ولا شك الضمانة الرئيسية والفعالة لتطوير نضال الجماهير الشعبية وتصعيده لمواجهة واجتثاث جذور الاستغلال بمختلف اشكاله. وتلك هي المهمة الاساسية للحركة الوطنية المغربية اولا واخيرا ■

معاونة الجماهير

لا زالت الجماهير تعاني من ارتفاع الاسعار. وازدياد غلاء المواد الاساسية. وندرتها في الاسواق. نتيجة المضاربة والاحتكار التي تمارسها حفنة من التجار بتواطؤ مع السلطات.

فاذا كان سعر اهم المواد الاساسية قد شهد ارتفاعا منذ بداية هذه السنة لتغطية العجز الذي ألم بالخبزينة العامة. فقد

لجأت السلطات في الايام الاخيرة الى الزيادة في السعر الاستهلاكي لكل من الماء والكهرباء. فبالنسبة للماء الصالح للشرب شهد ارتفاعا صاروخيا في بعض الاقاليم المغربية. ففي مدينة مكناس مثلا ومع وفرة المياه فقد قفز سعر المتر المربع من 32 سنتيما الى 82 سنتيما بينما ارتفع السعر الاستهلاكي للطاقة الكهربائية بنسبة 50%.

وهكذا اصحت الجماهير تفاجأ يوما بعد يوم بارتفاع كل الاسعار. وغياب المواد الاساسية وفقدانها ورغم كل هذا يتحدث البعض عن « المغرب الجديد » ■

المطلوب : المزيد من التهجير ...

قام معهد الدراسات الاحصائية التابع لجامعة تل ابيب بدراسة عن تطور الجاليات في « اسرائيل ». ويقول هذا التقرير ان عدد اليهود يصل اليوم الى 64% من السكان (الدراسة تشمل الاراضي العربية المحتلة). ويتوقع التقرير ان يصل هذا العدد الى 8.750.000 سنة 2000 نتيجة الزيادة السكانية وقدم مهاجرين يهود جدد والهجرة العربية من فلسطين المحتلة التي تصل الى 3.000 مهاجرا في السنة منذ 1967. والخلاصة التي يصل اليها التقرير هي ان الحفاظ على نسبة السكان اليهود الحالية (64%) يقتضي مجيء 120.000 يهودي في السنة وهجرة 60.000 عبي في السنة.

ان الدلالة السياسية لهذه الارقام بالغة الواضح ... فالطلب هو المزيد من التهجير والاستيطان ■

المؤتمر الخامس لنقابات البيضاء

عقد الاتحاد المحلي لنقابات الدار البيضاء التابع للاتحاد المغربي للشغل مؤتمره الخامس ايام 17 و 18 مارس 1978. وقد سجل التقرير الادبي المقدم الى المؤتمر. تفاقم الوضعية المعاشية للجماهير ولطبقة العاملة على الخصوص. من جراء الغلاء المتفاحش في الاسعار. كما سجل المؤامرات التي تدبر ضد الجريات النقابية وقمع العمال والاطر النقابية والتواطؤ المكشوف بين السلطة وارباب العمل والاساليب اللاقانونية والتعسفية التي يلجؤون اليها لضرب نضالات العمال المشروعة. واكد المؤتمر في تقريره العام « ان المغرب لم يعرف اي تغيير بسبب الاختيارات اللاشعبية التي اتسمت بالقمع والتسلط واستعمال الشطط في السلطة وانتشار الرشوة والمحسوبية والمضاربات العقارية وتفقير الفقراء واغناء

الاغنياء والتشرف على حساب الجماهير المحرومة. وامتد هذا التأثير الى الجانب الاجتماعي » ... « ان المؤتمر الخامس اذ يطرح هذه المشاكل يستنكر وبشدة. سياسة القمع المسلطة على الطبقة العاملة. والتي تتجلى بالخصوص في التدهور المستمر للطاقة الشرائية وفي ارتفاع الاسعار والأكرية وتجميد الاجور وتمادي ارباب العمل في اغلاق مؤسساتهم واستعمال مختلف انواع التعسف والتفريط والقوانين وتعويض المضربين بالعاطلين والطرده الجماعي والفردى والاعتقالات والمحاكمات في صفوف المسيرين النقابيين والتواطؤ السافر بين السلطة وارباب المؤسسات. هذا التواطؤ الذي امتد الى مفتشية الشغل ايضا. »

وعن عدد الاضرابات التي خاضتها الطبقة العاملة بالدار البيضاء دفاعا عن مصالحها ومن اجل شعاراتها سجل التقرير الادبي ان ساعات الاضراب بلغ خلال السنة الماضية 74.876.063 ساعة تتوزع حسب القطاعات كالآتي :

- 1) الخضر والحوامض : 68.622.137
- 2) الحديد : 5058854
- 3) الجلد والداغة : 227.704
- 4) النسيج : 264.480
- 5) المواد الغذائية : 190.848
- 6) الحافلات : 180.000
- 7) الكيماويات : 105.324
- 8) البناء : 66.176
- 9) الكتاب : 41.470
- 10) نقابات مختلفة : 15.480

ان هذه الارقام تبرز باللموس نضالية الطبقة العاملة وصمودها رغم القمع والتعسف والاضهاد كما انها تبرز شمولية هذه النضالات على مختلف القطاعات.

ومن ناحية اخرى سجل المؤتمر الخامس لنقابات البيضاء دعمه ومساندته للثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية فقد جاء في مقرر مخصص لهذه المسألة ان المؤتمر « يرى ان الحالة الخطيرة التي تعرفها الساحة العربية على اثر الاعتداءات المتكررة للكيان الصهيوني العنصري ضد الاقطار العربية وسياسة التقتيل والتشريد والابادة التي يمارسها ضد الشعب الفلسطيني تزداد ضراوة ووحشية يوما بعد يوم. ويرى ان الاحداث التي شهدتها لبنان الشقيق ما هي الا حلقة في التآمر الامبريالي ضد الامة العربية من اجل ابادته الشعب الفلسطيني ومن اجل متابعة استغلال خيرات الوطن والمواطن العربي من طرف الاحتكارات والشركات المتعددة الجنسيات والهاء الشعب العربي عن مراميه في التحرر واستغلال خيرات له لصالحه في اطار العدالة الاجتماعية » واكد المؤتمر وقوف الطبقة العاملة بالدار البيضاء مع القوى التقدمية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية بقيادة منظمة التحرير في مواجهة العدو الصهيوني ■



■ تتوفر العاصمة الاقتصادية على تسهيلات كبيرة على مستوى النقل الجوي وكذلك الشأن بالنسبة لوسائل الاستقبال ...

تؤكد جريدة « الميثاق » - 16 مارس 1978 - ان هذه الاسباب هي التي جعلت وزارة الشؤون الخارجية الامريكية تختار مدينة الدار البيضاء لعقد « المؤتمر الاقليمي للممثلين الدبلوماسيين والقنصليين الامريكيين » ...

وتضيف الجريدة تدقيقا للخبر ان المؤتمر تتراسه « السيدة باربارا ووتسن الكاتبة المساعدة لمصلحة الامن والشؤون القنصلية للولايات المتحدة بمشاركة عدد من المسؤولين الامريكيين » ...

الحقيقة ان مدينة الدار البيضاء لا يمكن الا ان تنشر امكانياتها على مستوى النقل والاستضافة وغيرها. تلك الامكانيات التي جعلتها تستقبل عددا من المؤتمرات العربية وعددا غير قليل من المؤتمرات النقابية. لكن امام امكانيات نيويورك او غيرها من المدن الامريكية الكبيرة يظهر ان هذه الاخيرة قد تتفوق بعض الشيء ...

المهم ان النظام المغربي لا يسمح بالقواعد العسكرية فوق ترابنا فحسب. بل ها هو يوفر الامكانيات المادية لرجال المخابرات الامريكية لعقد مؤتمراتهم في عاصمتنا الاقتصادية : سياحة. متعة. امكانيات النقل والاستضافة ... كل الشروط متوفرة للاصدقاء اعضاء مؤتمر المخابرات الامريكية للعمل. والتفكير والتنعم في قضايا مواجهة الشعوب والوقوف امام طموحاتها ■

تونس : محاكمة النظام .

في الوقت الذي تمتلأ فيه سجون تونس بخيرة المناضلين والاطر النقابيين في الاحداث الدامية الاخيرة ... تصل مؤامرة النظام الى مرحلتها الاخيرة. بتقديم القيادة الشرعية للاتحاد العام التونسي للشغل للمحاكمة.

فبعد ان صفي مات المناضلين والوطنيين في بحر من الدماء واعتقل آخرون ... عمد نظام بورقيبة النهار الى اضاء طابع المشروعية على قمعه الدموي وارهابه. وذلك :

تعقيب على استجواب الأستاذ محمد اليازغي

مسألة المنفيين

يقول الأستاذ اليازغي في استجوابه مع مجلة الدستور:

« ما نتمناه ان يتواجد المناضلون القدماء للاتحاد داخل بلادهم لتكون مساهماتهم أكبر

- س: وهل تعتقد ان تواجدهم ممكن؟
- اعتقد انه ممكن.

- ألا يوجد خطر على حياتهم؟

- ج: لا اعتقد ان عليهم خطرا اكثر مما علينا ...

الحقيقة ان الأستاذ اليازغي انسيقا مع منطق « الحوار » قد سقط في المبالغة المجانية حينما اعتبر ان مسألة المنفيين هي مجرد مسألة مصنعة، وبعبارة اخرى ان هؤلاء قد اختاروا المنفى حبا في الاغتراب والهجرة ...

موقف يثير فعلا الدهشة والاستغراب، لا سيما وان قيادة الاتحاد الاشتراكي على علم دقيق بنتائج المقابلة التي جرت بين وفد من المحامين المغاربة والملك نفسه حول قضية المعتقلين والمنفيين حيث تأكد من جديد الموقف الرسمي للنظام بالنسبة لهذه القضية وصرح الملك انه مصر على الاجراءات « التاديبية » التي من الضروري ان تتخذ في حق عدد من المنفيين ومن بينهم مناضلون يمثلون رسميا الاتحاد الاشتراكي في الخارج! ... هذا مع العلم ان مطلب سراح المعتقلين وعودة المنفيين هو مطلب مسجل ضمن برامج كل فصائل الحركة الوطنية والتقدمية - وضمنها الاتحاد الاشتراكي - وان الكل يعتبر نفسه ملتزما للنضال من اجل هذا المطلب.

أقل ما يقال ان موقف الأستاذ اليازغي يفتقر شيئا ما للجدية والمسؤولية. ويظهر ان الكاتب الاول الأستاذ عبد الرحيم بوعبيد قد حاول استدراك « الخطأ »، حين صرح لمجلة المنار - العدد 21، 18 مارس 1978 - قائلا:

« بالطبع هناك خلافات او سوء تفاهم مع اخواننا في الخارج، ولكن هؤلاء الاخوان مغتربين ونحن نرجو ان يأتي يوم نحصل فيه على العفو العام والشامل حتى يستطيعون العودة لبلادهم» ...

غير ان لهجة المغازلة هذه تأتي بعد الحملة الذاتية العنيفة التي سبقت المؤتمر الاستثنائي ورافقته واستمرت خلال كل هذه الفترة، وبالتالي فاننا لا يمكن ان نسجل النغمة الجديدة الا ضمن نفس المنطق « المحاور » الذي يستهدف تغطية المشاكل الجوهرية عن طريق العواطف و « الاخوانيات » وتقديم احسن الطبقات للاستهلاك الداخلي حتى يمر المؤتمر المرتقب « بسلام » ...

نشرت مجلة الدستور في عددها 380 (13 - 19 مارس 78) استجوابا مع عضو من المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي: الأستاذ محمد اليازغي، ارتأينا الرد على بعض ما جاء فيه والذي يهمننا مباشرة.

القيادة الجماعية ومؤتمر الحزب

مع القاعدة او حسب مهام الانفتاح الداخلي او مع القوى السياسية الخارجية.

اما الموقف الثاني الخالي من الغموض ايضا فهو المتعلق بالمؤتمر المقبل والذي قال عنه: « ان المؤتمر لن يأتي بأشياء جديدة على الصعيد الايديولوجي بحيث ان تقرير المؤتمر الاستثنائي سيكون القاعدة. وكل ما في الامر ستكون هناك مجموعة من التقارير الفرعية في امور محدودة كملاحق للتقرير المذهبي لسنة 1975 ».

وبهذه البساطة يحدد الأستاذ اليازغي، « بكل ديمقراطية »، في الوقت المناسب « وحتى لا يفوت الأوان »، آفاق المؤتمر المقبل، بل نتائجه، كما يسطر بروح ميادرة وثابة جدول اعماله ويحدد مجال النقاش المشروع داخله، وما سواه خروج عن الشرعية الحزبية ...

حوار غريب!

ان هذه المبادرات القاعدية كلها قد استهدفت في حينها بالأساس تسخير كل الجهود لحفظ وحدة الحزب في اطار خطه التقدمي النضالي المناهض للامبريالية وحليفها المحلي: الحكم الاقطاعي الكومبرادوري.

أمام كل هذا، ماذا كان رد قيادة الاتحاد الاشتراكي؟ تجاهل، أساليب لا ديمقراطية، ممارسة انفرادية، وأخيرا أساطير مفتعلة تستهدف تحريف النقاش وتجنب المشاكل الموضوعية واغراقها في العواطف والذاتيات، كأسطورة الداخل والخارج، والواقعية والتطرف، والمشروعية وقضية المعتقلين ... الخ.

اما الممارسة التنظيمية الفعلية فلقد استهدفت بشكل منهجي اقضاء كل من له رأي مخالف أو متميز والحرص على تمييع التنظيم والحيلولة دون ايجاد الشروط الحقيقية لممارسة الديمقراطية الداخلية، وهذا ما عبرت عنه قيادة الحزب غير مرة في النقاش الداخلي وعلى لسان « مسؤول الاعلام » الأستاذ اليازغي نفسه الذي صرح لمسؤولين اتحاديين ما معناه « ان من لم يتفق على التغييرات التي أتى بها المؤتمر الاستثنائي ولا زال متشبثا بالاتحاد الوطني للقوات الشعبية فعليه ان يلتحق بعبدالله ابراهيم او ان يختار اطارا آخر ».

البقية ص 11

اذا كانت مجمل المواقف التي عبر عنها عضو المكتب السياسي فيما يخص « الحوار » قد اتسمت بالتواء والمراوغة، فهناك على الاقل موقفاً جاء فيهما الوضوح التام.

الموقف الاول يتعلق بقيادة الحزب حيث قال: « نحن قيادة جماعية، نناقش كل القضايا ثم نتفق على موقف فيه اجماع ». وهذا ما يؤكد، بما لا يدع مجالاً للشك ان مبادرات الكاتب الاول السابقة، واللاحقة هي من مسؤولية قيادة الاتحاد الاشتراكي ككل الشيء الذي يفند بعض الاوهام حول تواجد عناصر « راديكالية » داخل قيادة الاتحاد الاشتراكي - كالأستاذ اليازغي مثلاً - بل يؤكد ان الاختيار الايديولوجي واحد، والمواقف السياسية واحدة وكل ما هناك ان الممارسة من اجل نفس المواقف تختلف حسب الظروف الذاتية، وحسب توزيع الادوار المتفق عليها، حسب القدرة على الاقتناع

مع هذا يحرص الأستاذ على الدعوة للحوار! ويفتح المجال « لجميع الاخوان الذين كانوا في الاتحاد على اساس ان الحزب حزبهم، وانه مفتوح لهم ليشاركوا في مناقشاته وفي اتخاذ قراراته على اساس مقررات المؤتمر الاستثنائي للاتحاد ».

حوار غريب فعلا، يتناسى اسس الخلاف ويفرض الطرف عن الممارسة ويضع الجميع في قفص الاتهام، ويحدد مسبقا نتائج الحوار والنقاش في اطار نفس المنطلقات التي وقع عليها الخلاف - الخط الايديولوجي للمؤتمر الاستثنائي - ومع ذلك يدعو للحوار!

للتذكير فقط، نقول ان القواعد المناضلة من جهتها قد حرصت كل الحرص على الحوار الحقيقي. فما ان اعلنت مبادرة المؤتمر الاستثنائي حتى تقدم المناضلون برأيهم وحذروا من خطورة المنعطف الجديد وساهموا بالنقد والنقاش داخل المؤتمر وخارجه، سعيًا منهم في ابداء الرأي بشكل ديمقراطي: النقاش داخل لجان المؤتمر الذي لم يؤخذ بعين الاعتبار في صياغة المقررات النهائية، مساهمة فدرالية العمال الاتحاديين بالخارج والتي لم يظهر لها اثر رغم انها وجهت للقيادة بطريقة تنظيمية، مذكرة الاخ محمد البصري التي وقع التشكيك في مصدرها كذريعة لعدم طرحها امام المؤتمر ...

مذكرة مصطفى الوالي حول الصحراء

الحلقة الأخيرة

المغرب والجزائر :

ابتدأ النزاع بين المغرب والجزائر بعد الاستقلال الجزائري مباشرة . وكانت من مظاهر هذا الخلاف . هو حرب الحدود وأحداث سنة 1963 . وبدأ التقارب من سنوات 1968 فيما بعد . وخصوصا سنة 1969 . وذلك بعد جهود طويلة في هذا المجال . ثم ان المؤتمر الاسلامي المنعقد في الرباط سنة 1969 الذي تبعه الاعتراف بحوريطانيا وبعد الاعتراف بنظام موريتانيا . والتمثيل الدبلوماسي . وزيارات الوفود . تم اللقاء في مؤتمر نواذيبو 1970 . والذي أشيع أنه يهدف الى تقسيم المنطقة . وتشكيل جبهة ثلاثية موحدة على هذا الاساس ضد الاحتلال الاسباني . وكانت خطة التقسيم التي أشيعت عن المؤتمر . تعطي الساقية الحمراء . وهي منطقة الفوسفات . للمغرب لكي يطمئن على مستقبل اقتصاده باعتباره يعتمد على الفوسفات . ثم اعطاء وادي الذهب لموريتانيا . لانه منطقة للحديد (كوبيرة . أغرشة) . واعطاء ممر للجزائر للتنفس على المحيط الأطلسي . ولكن المؤتمر سواء كان يهدف هذا أو غيره لم يتوصل الى نتيجة تذكر . ولا ندري ما هي الأسباب . وعلى كل حال . ما دنا الذي يهمننا هو العلاقة الثنائية الجديدة بين المغرب والجزائر . فان البلدين توصلا الى ابرام اتفاقيات اقتصادية وثقافية وتقنية . وأخيرا أصبحا معا يقومان بدور في اطار المغرب العربي . ثم كانت سنة 1972 . وفرصة انعقاد المؤتمر الافريقي في الرباط . وشعار المصالحة الذي انعقد تحته . لا يرام اتفاقيات الحدود بين البلدين كتتويج لتلك الاتفاقيات . ومشروع استغلال الجييلات المشتركة عبر سكة حديد تمر بمحاذاة المنطقة المستثمرة التي لا ندري هل تكون حارسته أم هو حارسها ؟

وعلى كل حال فقد لعب الاستعمار لمة أخرى لتخفيف تأثير مذبحه 17 يونيو وذلك بتصريح وزير المصالح الصهيونية وزعيم الاستعمار الجديد لوبيز برافو : « ان اسبانيا ستقوم بتقرير مصير الصحراء ولكن في الوقت الذي يطلب ذلك السكان الصحراويون ودون اي ضغط من الخارج » . ولكن متى سيريد السكان ؟ وهل لم يريدوا يوم 17 يونيو ؟

وتكالب نشاط الاستعمار على الاستيطان بكيفية جنونية - وان خفضها بداية الفزع - كما شنوا حملة مسعورة من ابعاد السكان على كل شيء . عن المنطقة ككل . عن المدن الى البادية . عن المجالات الحيوية في المجتمع . عن البادية نفسها الى البوادي المجاورة . وكان موقف الدول المجاورة التاريخي مشجعا للاستعمار على تطبيق كل خطته . لان الحادثة كانت بمثابة تجربة . وقد استطاع الاستعمار بعد هذه التجربة ان يزيل القناع عن نفسه . وهذا هو سفير اليهود وفي غرب افريقيا وأوروبا لوبيز برافو يقول عند زيارته للمعجون في 19 يناير 1972 أمام السكان : « ان الدولة الاسبانية . امام الموقف المتمثل في ولاء سكان الصحراء لاسبانيا وللجنرال فرانكو . لا يمكن ان ترد الا بالاخلاص التام وبدافع واحد هو الاستجابة لمطامح السكان ... ان تكون لنا اتصالات مع جميع دول افريقيا وخاصة مع الجيران . ولكن . الهدف من هذه الأسفار هو قبل كل شيء ان يتركوا الصحراويين واسبانيا يعيشون في امان وهدوء » .

المغرب وموريتانيا :

بعد الاعتراف بهذه الأخيرة . تبودلت زيارات متعددة على المستوى الرسمي . كزيارة الامير عبدالله في يناير 1971 . والمساعدات المادية التي عملها معه . وزيارة المختار ولد دادة للمغرب . سواء منها زيارات المجاملة او الزيارات الرسمية والتي من بينها زيارة الدار البيضاء .

كل هذه العلاقات الثنائية بين الدول المجاورة . والتي كان فيها من طبيعة الحال علاقات بين الجزائر وموريتانيا هي التي أثمرت

مؤتمر نواذيبو الذي فشل في تحقيق ما أشيع أنه يهدف اليه . وأنت محاولة انقاده في مؤتمر وزراء الخارجية . الثلاث الذي مر بالجزائر . العاصمة . والذي قال في بلاغه المشترك . انه كان يخطط لمؤتمر قمة في الرباط . في مارس سنة 1972 كي يضع مخطط نواذيبو محل التطبيق . ولكننا لم نسمع بعد ذلك عن المؤتمر أي شيء . كما أن البلاغ أعلن أن الصحراء ستحرر في اطار اقليمي . والدول الثلاث ستفاوض مع الدول المستعمرة السنة بوضعها متفاوضا واحدا . وقد تبع هذا التصريح المختار الذي يقول فيه . في 11 يناير 1972 . « بأنه سيعمل على تحرير الصحراء طبقا لما سيرقرره مؤتمر 15 مارس بالرباط » . ولكنه صرح أيضا بعد زيارة وفد مغربي لموريتانيا . مذكرا بمطالبة وايان موريتانيا بان الصحراء جزء لا يتجزأ منها . ولكنها وافقت على مبدأ تقرير المصير . لان الأمم المتحدة صادقت عليه . وهذا التذكير يشكك فيما توصل اليه مؤتمر الوزراء . ثم تبع هذا زيارة القنابي لموريتانيا . والبلاغ المشترك : « ان ليبيا على استعداد لان تخوض معركة عسكرية لجانب موريتانيا ضد اسبانيا من أجل تحرير الصحراء الخاضعة للنفوذ الاسباني » . وقال العقيد القنابي : « ان ليبيا تقترح على موريتانيا تقديم عون . سواء كان ذلك العون عسكريا . او في أي شكل آخر . وقال القنابي اننا نشكر المختار ولد دادة من أجل الموقف الذي اتخذته نحو هذه المشكلة .. ومن ناحيتنا . فاننا أردنا دائما ان نقيم علاقات طبيعية مع اسبانيا . ولكن ليس على أساس ان تكون اسبانيا محتلة لأراضي أجدادنا . وقال العقيد أن ليبيا على استعداد للاتحاد مع موريتانيا ومع كل الدول العربية التي تسعى لتحقيق الوحدة ... ان اللغة العربية لفتنا . وهي لغة عظيمة . وأشار الى أن القوى الامبريالية تسعى لان تجعل من موريتانيا دولة تابعة لفرنسا في لغتها . وبذلك تدين اللغة العربية . وبعد هذا البلاغ الذي ارتجت فيه الوضعية التي سقنها مؤتمر نواذيبو . زار القنابي الجزائر . ولم يصدر بلاغ . وسواء كان ذلك نتيجة لهذا أم لغيرها . سواء على المستوى الدولي . او التطورات داخل المنطقة . فان المؤتمر لم يسمع عنه الا ما قالت اذاعة لندن من انه مؤجل لأجل غير مسمى .

اسبانيا والمستعمرون :

مذ توقف جيش التحرير بقيت هناك مجابهة تطغو من حين لآخر . لم تترك للاستعمار العسكري النازي الاسباني الصامدة والمستثمرة والتي تخبو تارة وتتصاعد أخرى . منتظرة دائما نجدة عملية من الجيران . وابتدأت مع طول المدة تتطور . وتتخذ اشكالا تنظيمية . حسب الظروف . وكانت ترفضها وباستمرار التناقضات الجديدة بين الاستعمار والمستغلين الصحراويين . وكذلك ازدياد العنف والتركيز العسكري الذي خولته الامكانيات الاقتصادية الجديدة المكتشفة والوضعية الدولية المساعدة على تركيز الاستعمار داخل المنطقة . خصوصا في الدول المجاورة التي دخلت معه في علاقات مشتركة . وكذلك على المجال العربي المغشوش بشعار مساندة العرب ضد اسرائيل بعدم الاعتراف بها دبلوماسيا .. كأن اسرائيل لا تمت بأية صلة الى أميركا . او كأن العرب لا يعرفون اي شيء عن التطور الذي يحدث داخل اسبانيا ابتداء من سنة 1969 . او باعتبار ان العرب يغفون بعضهم بلحوم البعض الآخر . وقد حتمت هذا العنف الوحشي والتركيز الاستعماري أداة البقاء المستمر في المنطقة . وكان متزعموا هذه التحركات المناهضة للسيطرة هم غالبا العمال واحتياطياتهم من العاطلين . وخصوصا عمال الطرق . ولكن لم تلبث تشكيلة جديدة ان برزت على السطح لتغير المعطيات السياسية في المنطقة . وعلى المستوى الدولي وهي ما أسهمت نفسها « بالحزب المسلم » كنتيجة لوضعية 1965 الدولية . انعكاسها على الصحراء . ابتداء اندفاع جماهيري ينصب في هذا التنظيم على أساس حلف اليمين . وتأدية 2000 ريال اسباني . ثم نسبة من الدخل الشهري . وبقي الحزب يكتسح الساحة الوطنية على جميع المستويات . وداخل سائر الفئات الاجتماعية الصحراوية من جنود وعمال وعاطلين وبدو ... وكانت مبادئ الحزب : - التحرر بالسلاح - الارتباط بالمغرب . ولم يستطع الحصول على الاسلحة رغم محاولاته مع بعض الجيران . كما ان طريقة تكوينه والمبادئ التي انطلق منها . ولاساليب كوت بها الجماهير لم تستطع تلافي العجز ولا تجاوزه انطلاقا من الامكانيات الذاتية واكبر خطأ ارتكبه هو جمع الجماهير تحت لواء مبادئ غامضة وبدون اساليب لتطبيقها . وهذا هو الذي سبب ان قاعدة الحزب تؤمن بالاستقلال المنوح والتحرير بدون

تضحية . وهذا ما جعل قواعده غير صالحة لنزع تحرير حقيقي عن طريق العنف الثوري . اذا لم تبدل هذه القاعدة مفهومها للحرية ولدورها في تحقيقها وكيف ذلك .

ومع ذلك فقد كانت هذه المحاولة اول محاولة في الفترة الاخيرة تعبر عن ارادة الجماهير في التحرير من رقبة الاستعمار وهيمنة الامبريالية .

كانت اسبانيا تحضر لاستفتاء لتقرير مصير مصطنع . وعبأت له جميع جهودها الاستعمارية وجنودها الامبريالية . فجمعت الصحافة المأجورة الناطقة مسوعة ومصورة ومكتوبة . وجندوا كل امكانياتهم الضخمة . وابتدأوا ينقلون المواطنين في سيارات مخصصة لذلك من جميع المناطق الى المعجون بحجة الاحتفال بفشل مؤتمر نواذيبو . والتظاهر للاحتجاج عليه والتلويح « بالرابطة الصحراوية - الاسبانية » . ولكن الحزب ايضا بعد ان اطلع على اللعبة المديرة استقدم انصاره وبنى خيامه في مكان مقابل بخيام الاستعمار وأعوانه . اي في المكان الشعبي «الزملة» في تصميم تام لافشال خطة الاستعمار الانسانية واللعينة . واحاط به الجماهير سواء العارف بأهداف الحزب او الغير العالم بها وهو الاكثر . وهكذا اكتست العملية صبغة الانتفاضة الشعبية العفوية . ولم يعني الاستعمار والامبريالية وعمالها معزولين بلا مساحق . استعطفوا الحزب على ينضم اليهم . ولكن الجماهير كانت تريد ما كتبت على لافتاتها . وعلقت على كل خيامها واصبحت تنادي به من الاعماق وهو الحرية والتحرير والسيادة كحق مشروع . تقره كل المبادئ الانسانية . وتنادي به الامم المتحدة وكل المنظمات الدولية . كما هو مفروض ايضا كحق اولي واساسي . وعندما فشلة محاولة الوساطة التي قام بها الشيوخ العملاء . ابتدأت محاولة العنف من طرف قبطان الشرطة وبعض الشيوخ والتي قوبلت بالاحجار وانتهت بان اطلق القبطان الاستعماري النار على شاب صحراوي . فألقاه ارضا ملطخا بدمائه . ثم ضرب آخر فكسر رجله . فابتدأت المرحية بهذا . ثم تطورت الى اصدار الامر الى 12.000 جندي فاشيستى مفجعة باحدث الاسلحة . باطلاق النار على السكان العزل الابرياء . لانه طالبوا باول حق من حقوقهم وهو حريتهم . ودامت المعركة . ساعات وان كان منع التجول استمر لمدة اسبوع . وكان اطلاق النار يتخللها .

ولم يكن الاستعمار باسقاط السكان المدنيين الابرياء بالاسلحة الاتوماتيكية . بل دفعت به الوحشية الى حرق اربعين مناضلا كدفية لحيفه في معركة الشيرة . كان الاستعمار اللعين قد اقام هذه المذبحة في يوم الاربعة يونيو 1970 المشؤوم . ولم ينته الاسبوع حتى كان الاستعمار قد ملا سجونه من مناضلي الحزب . وشن حملة اراھية تصفية للروح التحررية في المنطقة . ثم حمل منظم الحزب بصير محمد الى مكان لا يعلمه الا هو . وقد شملت سجونه الزجال والنساء والاطفال محاولة بانسة منه ان يعطي عظة للمستقبل فيربح السكان من بطشه . فأخرج الى جانب ما رأينا كل طائراته وسياراته وبواخره من معاقليها . ولكن ذلك لم يزد السكان الا تصميميا على الوصول الى حقا المشروع في الحرية والسيادة على ارضها وثروتها او نيل الجنة . فابتدأت الجماهير خطواتها ودخلت في الطريق الحقيقي وهو طريق الحرب المسلحة في وحدات صغيرة رغم قلة الوسائل وبساطتها وبدائيتها . وقد أسس الاستعمار منها واحدة كاملة تتكون من 5 أفراد حصلوا على الاسلحة من ضابط اسباني سنة 1971 . في شهر يوليوز . ولكن الاعمال استمرت رغم القوة الاستعمارية وتخطيط الاستعمار الفاشيستي الهادف الى لحم المنطقة بالاستعمار الاسباني المتوحش . ورغم تشبث الجنرالات الذين وصلوا الى هذه الرتبة الارض العربية المغتصبة وكونوا شركات عديدة على حساب نداء سكانها وعلاجهم وتعليمهم . وخصوصا شركات البناء والملاحة والتجارة والذي يسيل لعابهم على خيراتهم ويحلمون بفصلها بعد موت المعجوز الدكتور فرانكو . او حتى في حياته عند الضرورة . وانشاء نظام روديسيا جديدة في شمال افريقيا . وعلى الرغم كذلك من الشعارات الاستعمارية التي تسربها اسماع الجماهير في محاولة لكسب الوقت . مثل شعار نحن هنا بارادتك ان نحن هنا لتكوينكم ثم نخرج عنكم . او نحن لحمايتكم لان الدول المجاورة توسعية وستغزوكم ورغم كذلك الشبهات التي احاط بها الدول المجاورة بأدلة تارة وبغير أدلة .

توصلت «الاختيار الثوري» بعدد من رسائل قراءها يستفسر البعض منها عن موقفنا من مذكرة الوالي، كما يطلب البعض الآخر إعادة شرح موقفنا من مسألة تقرير المصير.

لقد اوضحنا منذ شروعنا في نشر مذكرة الوالي، ان الهدف من هذه المبادرة هو وضع وثيقة تعبر عن الطرح الذي تبناه مناضلون صحراويون. في ظرف تاريخي معين وعرضوه على الاتحاد الوطني للقوات الشعبية... وضع هذه الوثيقة بين ايدي المناضلين وجميع المتتبعين للوضع في المغرب العربي. ولقد اوضحنا كذلك ان هذه المذكرة لا تلزمنا اما موقفنا من القضية الوطنية فهي معروفة وقد تم نشرها والتعبير عنها في عدة مناسبات.

ومن جهة ثانية ونزولا عند رغبة قرائنا، نعيد نشر موقفنا من اطروحة تقرير المصير والذي سبق ان ورد ضمن سلسلة من المقالات تحت عنوان: «حوار من اجل بديل تقديمي للوضع الراهن في المغرب العربي». كما نلتزم بالوقوف من جديد عند هذه الاطروحة في احد اعدادنا المقبلة، لاعادة شرح الموقف من مختلف جوانبه.

الجماهير الصحراوية جزء لا يتجزأ من الشعب المغربي

لشعوب الدول الضعيفة التي كانت تعاني من وطأة الامبراطوريات الاقطاعية، كما كان الشأن مثلا بالنسبة للدول المجاورة للامبراطورية الروسية القيصرية.

فهل كانت الصحراء يوما ما دولة صغيرة تعاني من وطأة وتعسف الدولة المغربية؟ وهل هناك شعب صحراوي بالمفهوم العلمي والمفهوم الضروري لهذا المفهوم؟

ان الصحراء الغربية لم تكن فحسب اقليما من الاقاليم المغربية، بل انها احتلت مكانة بارزة ضمن التاريخ المغربي، وساهمت بشكل فعال في تحديد العالم الخاصة لحضارتنا عبر مراحل تاريخية مختلفة، سواء في اطار العلاقات القبلية والاقطاعية حيث انطلق العديد من السلالات من احشاء الصحراء لتحكم المغرب بكامله، او في اطار المعركة ضد الغزاة بمختلف اصنافهم، ومن اجل التحرر الوطني الشامل بالنسبة للقبيلة التاريخية الاخيرة.

وطوال مجمل هذه المراحل التاريخية، البعيدة منها والقريبة. ليس هناك أي مجال لفصل نضال الجماعير الشعبية في الصحراء عن نضال الشعب المغربي قاطبة.

■ ان طرح مبدأ تقرير المصير بشكل مجرد وبهدف تكوين كيان مستقل، قد شكل فعلا ثغرة أساسية في نضال المواطنين الصحراويين. فاذا كان من حق هؤلاء الطعن في النظام المغربي القائم ورفض الخضوع لسيطرته، فليس هناك أي مبرر لتذكر البعض منهم للروابط النضالية والتاريخية والحضارية... التي تشد الجماهير الصحراوية بباقي الجماهير المغربية، أو العمل على خلب «الدولة الصحراوية» المستقلة، الشيء الذي يعتبر ضربا لوحدة الشعب المغربي وحاجزا في توحيد نضاله ضد أعدائه الحقيقيين: الامبريالية والرجعية المحلية، ذلك انه يحول الصراع الى داخل الشعب المغربي نفسه.

وليس المطروح هنا هو تناول المسألة من جانب القانوني أو الجغرافي أو بمنطق الحدود، بل بالاساس من زاوية مصلحة نضال الشعب الواحد. تاريخيا وفي الظرف الراهن، ومصلحة النضال المناهض للامبريالية على مستوى المغرب العربي ككل.

وعلى هذا الاساس، يتضح أن طرح تقرير المصير بالنسبة للصحراء وبافاق انفصالية. لا ينسجم اطلاقا مع المحتوى الثوري لهذا الشعار الذي تبلور في بداية هذا القرن، خاصة بالنسبة

أخطار المنطق المساوم

الاسباني كمنافرة لتحقيق أهدافه في ضم هذه المنطقة لاسبانيا أو تكوين دويلة خاضعة لسيطرتها. ولقد تلقى هذا الطرح الدعم المادي والبشري من طرف بعض رؤساء القبائل المرتبطين بالمصالح الاستعمارية، كما ان النظام المغربي قد تواطأ معه ولم يحرك ساكنا لمعارضته حفاظا منه على تحالفه مع الامبريالية والاستعمار. ولقد سبق ان تعرضنا للعوامل التي حالت دون تحقيق هذه المرامي وجعلت الحكم الاسباني يختار صيغة الانسحاب العسكري من المنطقة واستمرار سيطرته على شكل استعمار جديد. ومن أجل ذلك وضع نفسه في موقع المساوم مع كل «الاطراف المعنية» بحثا منه على أكبر استفادة ممكنة.

وإذا ما وضعنا هذه الاعتبارات التاريخية والنضالية جانبا، فهل شعار «تقرير المصير» و«استقلال الشعب الصحراوي» يشكل فعلا شعارا صحيحا للتعبئة من أجل التحرر ومواجهة الرجعية المحلية وخاصة النظامين المغربي والموريطاني؟

للإجابة على هذا السؤال، لا بد من الوقوف عند الظروف والملابسات التي أحاطت بطرح هذا الشعار.

ان الحل القاضي «بتقرير مصير الصحراء» قد طرح لأول مرة - ومباشرة بعد اكتشاف الفوسفاط والخيرات الطبيعية - من طرف الاستعمار

وفي اطار هذه المساومة، يطرح شعار «تقرير المصير» من جديد في جو من التفاوض والهدنة مع الاستعمار الاسباني، والاستعداد لاقتسام الخيرات الطبيعية مع الحكم المغربي، كما جاء في الرسالة الموجهة اليه من طرف الصحراويين الذين يتبنون هذه الاطروحة. وعذا ما جعلهم يظهرون بمظهر الباحثين عن تكوين كيان مصطنع بكل الوسائل الممكنة ولخدمة مصالح اقليمية ضيقة.

وحتى اذا ما افترضنا ان هذا الطرح كان فقط من باب التكتيك السياسي لاحراج النظامين المغربي والموريطاني وتنظيم التعبئة ضدهما، فما هي حظوظ نجاحه وهل من شأنه ان يوفر فعلا الشروط الضرورية لخدمة قضايا التحرر والنضال ضد الرجعية؟

ان التقييم الموضوعي للنتائج المترتبة عنه يوضح لنا العكس: فمنطق الانفصال يساهم عمليا في تعميق عزلة الجماعير الشعبية في الصحراء وبتعميق الحواجز المصطنعة بينها وبين باقي الشعب المغربي، ويسهل خطوة النظام في اقامة «الوحدة الوطنية» وتصدير أزمته بطمس حقيقة صراعه اليومي مع الجماعير، كما انه يمنع تعبئة الطاقات الثورية التي تشكلها أساسا الجماعير المغربية والجزائرية ويساهم في تنمية الشوفينية بينها.

ان هذا الطرح المغلوط، الذي تلقى الدعم المادي والمعنوي من طرف الحكم الجزائري، قد أعطى الاسبقية «لمصالح الدولة» على حساب توحيد الطاقات النضالية في القطرين الشقيقتين المغربي والجزائري، في حين أن تجاهله للحركة التقدمية المغربية شبيه في نهاية الامر بالاطحاه السابقة التي جسدها منطلق الدول القاضي بحسن الجوار والتساكن مع الرجعية، وخاصة النظام المغربي وذلك على حساب مصالح الحركة التقدمية.

والى جانب هذا وذلك، فانه قد سمح للرجعية الجزائرية بركوب الموجة واستغلال الموقف بهدف ضرب المكتسبات الوطنية للشعب الجزائري وضرب مصالح الشعبين الشقيقتين معا.

ان بعث بعض اقطاب الرجعية الجزائرية وبروزهم على الساحة السياسية من جديد، مدعمين بكل الامكانيات الرجعية في المغرب العربي، والمغرب على الخصوص، يسهل تنفيذ المخطط الامبريالي القاضي بترويض كل الانظمة الوطنية العربية أو اسقاطها.

ولا يفوتنا هنا أن نسجل الموقف المشرف للجماهير الجزائرية الواعية التي عبرت - وبالرغم من الجو المشحون بالشوفينية والوطنية الضيقة - عن احساسها بعدم صحة الموقف، سواء من خلال تضامنها مع الجالية المغربية المطرودة من الجزائر او من خلال التعبير بشكل او باخر عن عدم استعدادها للتضحية من أجل قضية لا تحس انها فعلا قضيتها.

وخلاصة القول أن الاطروحة الانفصالية قد شكلت عرقلة أمام دمج الطاقات النضالية في المغرب العربي في آفاق توحيد القوات الشعبية وتجنيدتها ضد خصمها المشترك: الامبريالية والانظمة الموالية لها، وعوض ذلك ساهم في تجنيدتها في تناحر بينها وبين جزء من نفسها.

الأوضاع المأساوية

الحالة المعيشية في البادية

ارتفع ثمن الطن الواحد من 404 دراهم الى 719 درهما اي بزيادة تعادل 78%. وتظهر احصائيات الدولة الاخيرة ان الزيادة في غلاء المعيشة في الفترة ما بين 1966 و 1977 قد بلغت 21.4%. وقد كانت الزيادة اساسا في الملابس المواد الغذائية والنقل اي في الحاجيات الاساسية لاوسع الجماهير الشعبية.

ولاستكمال الصورة سنستعرض بعض الحقائق المتعلقة بجوانب اجتماعية أخرى :

● السكن :

يعاني المغرب حاليا من ازمة سكن مريعة سواء في المدن ام في البوادي . فالأكواخ والبراريك تشكل مآلا للعديد من العائلات في البوادي وفي المدن القصدية . ووثائق ادارة التخطيط نفسها تشهد على هذا الوضع المتأزم . ففي سنة 1970 اكدت تقارير هذه الادارة على ان 60 الى 90% من المساكن في البادية ليست لائقة للسكن باعتبار المقاييس الصحية والوقائية . بالاضافة الى ان حاجيات البادية من مساكن جديدة . باعتبار . النمو السكاني هي حوالي 40.000 منزل جديد في السنة في حين انه لا يبنى حاليا (حسب التصاميم الخماسية) الا حوالي 7500 مسكن جديد في السنة . وهذا يعني ان أكثر من 32000 عائلة تتكون في السنة ولا تجد مأوى لائقا وتلجأ بالتالي الى بناء البراريك والأكواخ التي تكون فيها عرضة الى كل الاخطار والامراض .

● الصحة :

ومن اكبر الماسي التي يعيشها سكان البادية في بلادنا هي انعدام المستوصفات والمستشفيات في عدة مناطق حيث يضطر ويتوجب على الفلاحين قطع عشرات الكيلومترات لمقابلة طبيب . وتظهر احصائيات الدولة ان الحالة الصحية للمواطنين تتدهور سنة بعد أخرى . ففي سنة 1968 كان المغرب يتوفر على سرير في المستشفى لكل 680 مواطنا . وفي 1973 وبسبب النمو الديموغرافي اصبح هذا الرقم هو سرير واحد لكل 724 مواطنا . بما في ذلك اسرة الولادة .

اما عن عدد الاطباء . فقد كانت نسبتهم هي طبيب واحد لكل 14000 مواطنا سنة 1973 . هذا بالنسبة لمجموع البلاد . غير ان الاحصائيات ذاتها تبين ان 70% من الاطباء موجودون بالمدن مما يجعل ان سكان البادية لا يتوفرون في الحقيقة الا على طبيب واحد لكل 40.000 مواطن . وهذا الرقم بالغ الدلالة والتعبير خاصة اذا علمنا ان مقتضيات الصحة والوقاية وغيرها تفترض على الاقل ان يكون هناك طبيب واحد لكل 1000 مواطنا .

وما من شك في ان الوضعية في بقية المجالات متدهورة هي الاخرى . ويكفي ان نشير الى ان في ميدان التعليم ... تقول الاحصائيات على ان 87% من سكان البادية اميين .

وخلاصة القول ان النتيجة الحتمية للاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة تتجلى في الحالة المزرية للاوضاع المعاشية للفلاحين الفقراء والمعدمين .. الذين يعانون من الامية وسوء التغذية وانعدام السكن اللائق والرعاية الصحية الكافية في حين ان فئة من « المحظوظين » تنعم بمعظم مداخل البلاد والامتيازات ■

عند الولادة تصل الى 17% في البادية . وحتى اولئك الذين يستمرون على قيد الحياة رغم سوء التغذية فان جزءا كبيرا منهم يعاني بعد مرحلة الطفولة وخلالها من امراض جسدية او نفسية او غيرها .

● الفوارق في المداخل :

لقد اعترفت الدولة بنفسها بوجود تباين ضخم بين مدخول الاغلبية الساحقة من العائلات المغربية - خصوصا في البادية - ومدخول فئة من « المحظوظين » كما تسميهم (خطاب الملك في 4 غشت 1971) . ان 20% من السكان يحصلون على 7% فقط من الدخل القومي بينما يحصل 2.7% من « وبالطبع فان هذه الفوارق تنعكس على امكانية الاستهلاك : فالارقام الواردة في التصميم الخماسي (73 - 77) تبين ان 10% من العائلات المغربية تستهلك 37% في حين ان 10% من العائلات الفقيرة تستهلك اقل من 12% من مجموع الاستهلاك

ان هذه الارقام تهم مجموع البلاد . واذا اعتبرنا ان سكان البوادي يستهلكون نصف ما يستهلكه سكان الحواضر اتضح بشكل جلي والبؤس الذي يتخبط فيه الفلاحون الصغار والمعدمون . وداخل البادية نفسها هناك فوارق شاسعة وتزداد بين استهلاك اغلبية الجماهير الكادحة واستهلاك فئة من الملاكين الكبار وتزداد هذه الفوارق تباعدا سنة بعد أخرى والارقام التالية تؤكد هذه الحقائق :

في سنة 1959 - 1960 . كان استهلاك 50% من عائلات البادية يقدر بـ 1979 درهم سنويا .

وفي سنة 70 - 71 اصبح هذا القدر 1183 درهم (يؤخذ بعين الاعتبار التضخم المالي) .

وفي نفس الوقت . ارتفع استهلاك 10% من العائلات من 3995 درهم سنة 1960 الى 9769 سنة 1971 .

ان الترجمة العملية لهذه الارقام تكمن في ان استهلاك 50% من السكان قد انخفض خلال 10 سنوات بنسبة تقارب 20% بينما ازداد استهلاك 10% من السكان الاغنياء بحوالي 250%. لقد كان الاغنياء يستهلكون سنة 1960 ثلاث مرات ما يستهلكه الفقراء . وبعد مرور عشر سنوات اصبحوا يستهلكون 8 اضعاف ما تستهلكه اغلبية الجماهير وفي البادية على الخصوص . واذا ما أخذنا بعين الاعتبار . ان عدد افراد العائلة المغربية في تزايد مستمر امكنا ان نقول ان اغلب العائلات تزداد فقرا مع مرور الزمن . واذا قمنا بعملية حسابية بسيطة وجدنا ان 50% من العائلات في البادية لا تستهلك اكثر من 98 درهما في الشهر الواحد اي 3.5 درهما في اليوم . فكيف يتمكن رب الاسرة يا ترى من ضمان عيش اولاده (5 او ستة اولاد) بهذا المبلغ الزهيد ؟

وبيين الجدول التالي يتوزع مدخول هذه العائلات في الاستهلاك :

الأكل والشرب ... 66 درهم شهريا

اللباس ... 12 درهم شهريا

السكن ... 9 دراهم شهريا

العناية والصحة والنظافة ... 3.6 دراهم شهريا

النقل و (الترفيه) ؟ ... 6.6 درهما شهريا .

ومنذ 1973 وقع ارتفاع في سعر القمح الطري حيث

■ في العدد الماضي تطرقنا لاستمرار السياسة الاستعمارية في ميدان الفلاحة في عهد الاستقلال الشكلي . واوضحنا كيف ان سياسة السدود لا ينتفع منها في الاساس سوى مجموعة من الملاكين الكبار الذين لا تبلغ نسبتهم 3% ويحتكرون ثلث الاراضي الزراعية . وكيف ان الدولة التي تخصص سنويا اكثر من 30% من الميزانية للفلاحة لا تتمكن من ضمان الاكتفاء الذاتي للمغرب على الاقل في المواد الاساسية كالحبوب وتلجأ الى الخارج اكثر فاكثر وسنة بعد أخرى لتغطية هذه النواقص . بل اكثر من ذلك تصر الدولة على تلافي نهج خطة تنمية فعليا بالبلاد باعتماد التصنيع . وقد حاولت ان تظهر في التصميم الخماسي الاخير (73 - 1977) انها تعطي الاولوية لبعض الصناعات . وقدمت في هذا الصدد ارقاما ضخمة نسبيا . حيث ان التصميم المذكور نص على ان القدر المخصص لمكتب التنمية الصناعية هو 220 مليون درهما وارتفع هذا المبلغ الى 3075 مليون درهما في اطار مراجعة التصميم تبرز ان استثمارات التصنيع لم تتجاوز في الحقيقة - خلال الخمس سنوات الاخيرة - 1389 مليون درهما اي 45% فقط مما كان متوقعا .

وما من شك في ان هذه الاختيارات للاشعبية كانت لها انعكاساتها على الحالة المعيشية للجماهير وخاصة في البادية المغربية حيث تتسع الهوة باستمرار بين هذه الاغلبية (من سكان البادية) واقلية من المتفعين من سياسة النظام القائم .



● مشكل التغذية :

من خلال دراسات قامت بها المنظمة العالمية للصحة سنة 1967 ومن خلال ابحاث الدولة نفسها سنتي 1964 و 1973 . يتبين ان جزءا كبيرا من المواطنين يعانون من مشكل التغذية . فاذا كان الحد الأدنى لحاجيات الانسان الغذائية هو 2210 وحدة حرارية (كالوري) فان 42% من المواطنين لا يأخذون الا 1600 وحدة حرارية في اليوم الواحد .

ويلاحظ في تقرير وزارة التعمير والسكني والسياحة لسنة 1973 . ان سكان البادية الذين يشكلون 70% تقريبا من سكان البلاد . لا يستهلكون الا 30% من اللحوم المستهلكة في المغرب اجمالا .

وبطبيعة الحال . فان هذه الارقام نفسها رغم دلالتها . لا تبرز فظاعة الواقع اليومي بشكل تام . اذ انها تعتمد على « معدل » السكان او نسب كبيرة منهم بالاضافة الى ان الدولة تتجنب نشر مثل هذه الارقام بشكل مستمر ومفصل . ومع ذلك هناك دلائل اخرى تبرز الجوانب المأساوية التي يعاني منها الفلاحون في البادية : فحسب تقرير آخر للمنظمة العالمية للصحة . هناك 15% من الاطفال الذين يتراوح سنهم ما بين ثلاث سنوات و6 اشهر يموتون بسبب سوء التغذية . بالاضافة الى ان نسبة الاموات لدى الاطفال

في البادية المغربية

الاصلاح الزراعي الحقيقي في المغرب

(نصوص مختارة من «الشروط اللازمة لاصلاح زراعي حقيقي في المغرب» للشهيد المهدي بنبركة)

«ولكن لا ينبغي ان نخادع انفسنا . ان الانتقال بالفلاحة من شكل المؤسسة الخاصة الى الشكل التعاوني الاشتراكي ليس بالامر الهين . ان عملا تربويا وتكوينيا طويلا يفرض نفسه وذلك من جهة نتيجة المقاومة الداخلية المتخضعة عن تاريخ المجتمع البدوي ومن جهة اخرى لان التغيير لا يمكن ان يتم بدون الانضمام والمساهمة الفعالة والمتحمسة للمعنيين بالامر انفسهم .»

«ان مجهود التربية والتكوين يشكل احد العوامل الرئيسية لانجاح الاصلاح الزراعي ولجعل المستفيدين منه يتبعون لضمان هذا النجاح» «فالاوامر التي ستصدر من اعلى يمكن ان تظل مجرد حبر على ورق ولا تحدث اي تغيير» .

«وفي هذا العمل الهادف الى التربية والاقناع بصبر وتأن . يجب السير بشكل تدريجي . فالعمل التدريجي ليس بعمل مضاد للثورة . العمل المضاد للثورة هو الذي لا يتخذ الاجراءات الضرورية لتحقيق الاصلاح الزراعي . ولكن حتى بعد اتخاذ هذه الاجراءات فانه لا بد من السير بطريقة علمية منهجية وتدرجية» .

على من يمكن الاعتماد ؟

«عندنا في القاعدة . العنصر الاكثر اخلاصا والذي يجب علينا الاعتماد عليه دائما لتحقيق البناء المنشود . فهو العنصر الذي لن يخون ابدا . لماذا ؟ لانه المستفيد الرئيسي من الاصلاح الزراعي . انه الفلاح الفقير الذي لا يملك ارضا والذي ينبغي ان نعطي له الارض . وهو الذي ينبغي ان يكون الدعامة الاساسية التي سنبنى عليها نظامنا» .

«ولا يشكل اعداء الاصلاح الزراعي سوى اقلية ممثلة بأولئك الذين بنوا ضيعاتهم وامتيازاتهم على بؤس واستغلال الفلاحين» .

«وخلاصة القول فان بناء مجتمع جديد في البادية ينبغي على هذه العناصر الاساسية التالية :

الفلاح الذي اعطيت له الارض والفلاح الصغير الذي كانت له ارض قبل الاصلاح الزراعي . فهما الدعامتان الاساسيتان . ثم تأتي بعد ذلك جماهير الفلاحين المتوسطين الذين ينبغي ان تستمر ثقتهم في العمل ومشاركتهم فيه» .

الأداة السياسية .

«هذه الأداة فيها نوعين . فهناك الأداة التشريعية وهناك الأداة السياسية الصرفة .

الأداة التشريعية هي التي تتكون من الهيئات التمثيلية ابتداء من اصغر خلية في البوادي الى الهيئة التمثيلية الوطنية . وصولا الى الحكومة . ذلك ان اية حكومة لا تنبثق عن الارادة الشعبية ولا تشعر بانها مرتبطة بهذه الارادة . لن تستطيع ان تجد الحلول المناسبة . وان ادعت ذلك . للاجابة على مطامح الشعب . اذن فالأداة التشريعية انطلاقا من الحكومة الى التمثيل القاعدي . هي التي ينبغي ان نوليها اهتمامنا كله» .

«ما هي الأداة الثانية ؟

هذه الأداة السياسية الصرفة هي تنظيم الجماهير الشعبية وهي حركة التحرر الوطني وهي الحزب . قد تكون لها عدة اسماء ولكن جوهرها ومضمونها واحد اي : هيئة تأطير وتكوين وتعبئة الجماهير الشعبية» ■

وبالتالي انهينا تحقيق الاصلاح الزراعي .

هناك انواع من الاصلاح الزراعي يمكن اعتبارها مثل «وثيقة تأمين ضد الثورة» . وهذا هو . على سبيل المثال . شأن ايران حيث يطلب من كبار الملاك ان يتكروما ويتنازلوا عن جزء من اراضيهم . (اي ان يدفعوا وثيقة تأمين ضد الثورة . ويحول الاقطاعيون بذلك جزءا من عقاراتهم الى تعويضات مادية يحفظونها في مكان آمن موثوق . لكن ظروف الحياة في الريف تظل تتميز بنفس البؤس وبنفس اشكال الاستغلال .

فالاصلاح الزراعي اذا توقف عند توزيع الاراضي ليس باصلاح زراعي» .

«ان ما يجب عمله هو توفير عمل منتج وقار للعاطلين . وخلق فرص العمل وزيادة الانتاج ورفع مستوى عيش كل فرد ... هذه هي اهداف الاصلاح الزراعي» .

لماذا يعتبر التوقف خطيرا ؟

«لان هذا التوقف يعني وضع الفلاحين الذين استفادوا من الاصلاح الزراعي داخل نظام يمكنه ان يخلق بسرعة ومرة اخرى ظروف الاستغلال التي قام الاصلاح الزراعي لالغائها» .

«يجب اذا ان نضع هذا القانون في اعتبارنا والا نتوقف اذا كنا نريد تحقيق اصلاح زراعي حقيقي . فيجب ان نساعد الفلاحين على تنظيم انفسهم . وعلى ايجاد افضل الوسائل لتطوير انتاجهم مع تجنب محاولات الاستقطاب والاستغلال» .

ان افضل التجارب تشير الى انه مهما كانت الوسائل التقنية لتنظيم المجتمع الريفي الجديد المتولد عن الاصلاح الزراعي فان تطبيق الاشتراكية في الفلاحة هو وحده الذي يتيح تجنب هذين الخطرين» .

التنظيم العقلاني للانتاج الفلاحي

«ليس مطروحا وليس هناك مجال للاختيار بين المزارع الكبيرة للدولة والقطع الارضية الصغيرة . ان ما يجب علينا ان نعمله هو ان نقدم لكل حالة خاصة الحل الذي يلائمها .

يجب ايجاد حلول للحالات الخاصة مع احترام قوانين التطور الاجتماعي والاقتصادي .

فعلى سبيل المثال . هناك مشكل سيطر على الذين سيكونون مسؤولين عن الاصلاح الزراعي : فليس هناك خطر التمركز الرأسمالي في البادية فحسب ولكن هناك ايضا خطر تضائل الانتاج وخطر انعدام تحضير الفلاحين لاختار مكان المعمرين الاجانب او كبار الملاكين الشبه اقطاعيين» .

تطبيق الاشتراكية بالتربية والاقناع

«ان تغيير المجتمع البدوي من مرحلة التخلف والاستغلال الى مرحلة الاشتراكية . يشكل عملا طويل النفس ويجب ان يتم بصبر وبمنهجية وبنشاط فعال . وستعترضنا مصاعب جمة . لان الظروف ليست دائما ملائمة لتحقيق مثل هذا البرنامج» .

«يطرح الاصلاح الزراعي مشاكل البنية الفلاحية اي حجم الملكية وتوزيعها واشكال استغلال هذه الملكية . والعلاقات القانونية بين المالكين للارض والذين يشتغلون فيها . ولدينا كذلك مشاكل التقنية الزراعية اي اساليب الزراعة وانواع الاراضي ووسائل استغلالها .

وهناك على مستوى آخر - مشكلات اجتماعية ونفسية ومشاكل تتعلق بعقلية الفلاح وسلوك الفلاحين في مجموعهم وسلوك كل فئة اجتماعية منهم ازاء اجراء معين ينبغي اتخاذه لتحقيق هذا الاصلاح الزراعي .

وهكذا ترون ان الاصلاح الزراعي - اذا اردنا ان ننفذ اصلاحا زراعيا حقيقيا - لا يمكن ان يكون بالنسبة لنا . عملية مجزأة تقتصر على حل احد هذه المشاكل . بل ينبغي على الاصلاح الزراعي ان يشمل كل هذه المشاكل . بل انه لدراستها - سواء على المستوى التقني الصرف للاقتصاد او انطلاقا من مفهوم العدالة الاجتماعية او في الاطار السياسي - يجب ان تكون وجهة النظر التي ينبغي ان ننطلق منها في هذه الدراسة وجهة نظر شاملة كاملة تتناول كلا من الارض والفلاح والاقتصاد الزراعي والاقتصاد العام . واخيرا بناء مجتمع جديد وهو - في الجوهر - هو النهائي» .

استرجاع الأراضي

«ان العتمية الاولى هي استرجاع الاراضي والغاء اشكال الاستغلال الاقطاعي وشبه الاقطاعي والرأسمالي» . «ان احدى المشاكل الاساسية التي يجب حلها لتحقيق الاصلاح الزراعي هي مشكلة الاراضي الخاضعة للاستعمار في مظهرها الاقتصادي والسياسي» .

«وهناك جانب آخر من الاراضي يتعين استردادها بلا تعويضات وهي الاراضي التي استولى عليها المغاربة باستغلال النفوذ» .

«بالنسبة لنا ليست مشكلة الجنسية هي المطروحة . فأراضي المعمرين الاجانب لن تنزع منهم لانهم معمرين ... ولكن المطروح هو ان كل ارض تم الاستيلاء عليها باستغلال النفوذ يجب ان تسترجعها جماهير الفلاحين بدون تعويض للملاكها . وهناك بالطبع اراضي اخرى وهي الاراضي الجماعية» «وهناك ايضا اراضي الجيش التي تحتاج الى المسح والاستصلاح في ظروف اكثر تنظيما .

وهناك وسيلة اخرى لاسترجاع الاراضي . وهي طريقة فائض القيمة . فكل ملكية حققت فائض قيمة باستثمارات عمومية اي تلك التي يؤديها دافعوا الضرائب . لا يجب ان تعود ارباحها على مالكيها ويجب فضلا عن ذلك ان يعود جزء مناسب من هذه الاراضي للمجتمع .

هذا هو مجموع الاراضي التي يتعين علينا استرجاعها وتوزيعها على جزء من 90% من العائلات الفلاحية . تلك التي لا ارض لها او لها اقل من هكتارين» .

هل يكفي توزيع الاراضي ؟

«وهذا التوزيع بالطبع ليس خطوة أولى . انه الخطوة الأولى التي تحرر الفلاح المستغل بشكل او بآخر . من ظروف الاستغلال . لكن . يمكننا ان نتوقف هنا . من الناحية التقنية . ونقول : ها نحن قد اعدنا توزيع الاراضي

ميزانية « اسرائيل » الجديدة :

نحو الافلاس مع وقف التنفيذ

ان العائدات الملحوظة في الميزانية تشكل ١٧٠٤٠٠ مليون ل.إ. وهذا يمثل عجزا واضحا في سد النفقات . وبالرغم من ان الموازنة قد توقعت عجزا معيناً فان هذا العجز يقل عن الواقع بـ ١١٦٠٠ مليون ل.إ. ومن الواضح ان الذي يسد هذا العجز هو المساعدات المالية التي ترسلها المنظمات الصهيونية في العالم وبشكل رئيسي في الولايات المتحدة الامريكية . ان هذه المصادر لا يشار اليها في الميزانية الاسرائيلية علنا وذلك حتى لا يشكك ذلك خطراً على الوضع القانوني للعديد من المنظمات الصهيونية المفترض بها ان تكون « منظمات خيرية » وهي بصفتها هذه لا تخضع لقانون الضرائب في معظم البلدان الغربية وبشكل رئيسي في الولايات المتحدة في حين ان السندات يشار اليها علنا لانها تعتبر كاستثمارات .

من ناحية أخرى فان تحليل العائدات حسب مصادرها يلقي الكثير من الاضواء على حقيقة الوضع الاقتصادي الاسرائيلي المتردي .

يبلغ اجمالي العائدات المنتظرة في الميزانية الحالية ١٩٧٨ ١٧٠٤٠٠ مليون ل.إ. تشكل فيها الضرائب الداخلية ٩٠٠٠٠ مليون ل.إ. والرسوم الاخرى ٦٢٠٠٠ مليون ل.إ. اي ما مجموعه ٩٦٢٠٠ مليون ل.إ. ويمثل هذا الرقم ٥٢.٩ % من ميزانية النفقات والمصاريف . اما الـ ٤٧.١ % الباقية فتغطي على الشكل التالي :

١ - زيادة الديون الخارجية والعجز الرسمي ٦٩٥٠٠ اي ١٦ % .

٢ - القروض التي تقدمها البنوك التجارية والمانيا الغربية والبنك الدولي ٧٤٩٠ اي ٤.١ % .

٣ - المساعدات الامريكية والسندات ٣٧٢٠٠ اي ٢٠.٤ % .

٤ - العجز غير المحاسب ١١٦٠٠ اي ٦.٤ % .

ماذا يعني هذا كله ؟ انه يعني بكل بساطة ان اسرائيل تسير نحو افلاس مالي سريع يغطي ثابتة ومتسارعة . ويبدو ذلك واضحا سنة بعد سنة في تزايد الديون حجماً ونسبة . ولعل الزيادة الاخيرة في الدين الذي ارتفع من ٢٤.٦ % الى ٣٣ % فشكل نقطة اللارجوع في هذا الخط التصاعدي اللهم الا اذا تغيرت الامور بشكل جذري وهو المستبعد في الظروف الحالية . وينبغي هنا ان نشير الى ان هذه الزيادة في الديون الخارجية تشكل خطراً افدح من الاعباء العسكرية الهائلة التي قد يمكن تبريرها عن خطأ ام عن صواب . في حين ان الزيادة الاولى لا تدل الا على ضعف اقتصادي مؤكد . واذا استمر الوضع على هذا النوال - وليس هناك اي مؤشر يدل على العكس او عن اي بديل آخر في الافق المنظور - ففي خلال عامين على الاكثر ستبلغ الديون اكثر من ٥٠ % من الميزانية الاسرائيلية ! وذلك في اكثر الاحتمالات تفاؤلاً اي بالاستناد الى المعدل الحالي تضخم الديون الاسرائيلية .

ان المساعدة الضخمة التي تقدمها الحكومة الامريكية والمنظمات الصهيونية لا تستطيع الا ان تؤخر قليلاً من هذا الجنوح نحو الافلاس اذ انها في الوقت الذي تحقق فيه الاقتصاد الاسرائيلي بالمسكنات فهي تزيد من ضعفه البيئي لانها تستعمل فقط لسد العجز المتزايد سنة بعد سنة وتزيد بالتالي من التبعية للمعسكر الامبريالي . على ضوء كل هذه الارقام يمكننا القول بدون اية مبالغة ان الدولة الصهيونية تسير بخطى مؤكدة نحو الافلاس او اذا شئنا ان نكون اكثر دقة لقلنا نحو الافلاس مع وقف التنفيذ ■

لا شك ان المخصصات الحكومية المدرجة في بنود الميزانية لا تشكل سوى جزءاً من عمليات التنمية الجارية في اسرائيل . اما القسم الثاني فتحلوه . بالتنسيق مع الحكومة الاسرائيلية . المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية . وتجدر الاشارة الى ان هذه التنمية هي رسمياً وكلياً عنصرية في غايتها اذ يعرّف عنها بانها لمصلحة ولفائدة اليهود فقط .

عائدات الخزينة لعام ١٩٧٨

١٩٧٧	١٩٧٨
٦٧ ٨٠٠	٩٠ ٠٠٠
ب - عائدات أخرى	
١	١٥٠٠
٢١٥٠	٣٢٠٠
٧٠٠	١٥٠٠
٢٨٥٠	٦٢٠٠
ج - بيع سندات الدولة داخل اسرائيل	
١٣ ٣٠٠	٢٣٥٠٠
د - الأوراق المالية التي يصدرها بنك اسرائيل لسد العجز	
٤٠٠٠	٦٠٠٠
هـ - المساعدة العسكرية الامريكية	
١٤٦٠٠	١٨٧٠٠
و - المساعدة المدنية الامريكية	
٦٩٠٠	١٣٠٠٠
ز - مساعدة الولايات المتحدة من اجل التعمير	
٢٥٠	٤٠٠
ح - مواد غذائية من الولايات المتحدة	
١٠٠	١٦٠
ط - سندات مباحة في الولايات المتحدة	
٢٣٢٠	٤٩٥٠

وهكذا بلغ مجموع العائدات الواردة من الولايات المتحدة عام ١٩٧٨ ٣٧٢١٠ مليون ليرة اسرائيلية مقابل ٢٤١٨٠ في العام الفائت اي بزيادة سنوية قدرها ٥٢.٩ % . ويكاد مجموع هذه العائدات يساوي مجموع الضرائب التي يدفعها الاسرائيليون لدولتهم .

ان المتعمق في دراسة بنود هذه الميزانية يلاحظ ان النفقات العسكرية بالعملة الاجنبية « حسب مقترحات الموازنة الرسمية تبلغ ١٩٢٥ مليون دولار امريكي . وهذا المبلغ لا يتطابق مع الرقم المعطى بالليرات الاسرائيلية والبالغ ٢٤٦٧٠ مليون ل.إ. حسب السعر الجاري للصرف الذي يقارب ١٥ ل.إ. لكل دولار . واذا اتخذنا هذا السعر كأساس فان الـ ١٣٢٥ مليون دولار لا تساوي الا ٢٠٠٢٥ مليون ل.إ. وهكذا فان تخفيضاً جديداً للعملة الاسرائيلية قد تقرر سلفاً .

■ لا شك ان وصول منحهم بيغن الى السلطة في العام الماضي قد عرّى اسرائيل من كل اقتنعتها الاشتراكية المزيفة . وسحب منها كل الادعاءات التي كانت تقدم نفسها على اساسها بانها دولة ديموقراطية على المستويين السياسي والاقتصادي - الاجتماعي . ويمكننا القول الان بان « التجربة الرائدة » التي كانت تقدمها الدعاية الاسرائيلية بانها تجربة اشتراكية فريدة من نوعها قد باتت حالياً تتمثل فقط في بعض « المزارع الجماعية » (الكيبوتزات) التي هي في الحقيقة عبارة عن ظاهرة هامشية في الاقتصاد الاسرائيلي . من الاصح وضعها في باب السياحة والفولكلور .

وقد لخص افرايم سيفيلا - وهو يهودي سوفياتي وقع في فخ الدعاية الصهيونية . فهاجر من وطنه الام الى اسرائيل عله يجد فيها « فردوسه المفقود » فخاب امله وتركها بكثير من المرارة والحقد - هذه التجربة بقوله : « انها تجمع بين اسوأ ما في الاشتراكية . واسوأ ما في الرأسمالية » . (١)

ولعل دراسة الميزانية الاسرائيلية الجديدة (١٩٧٨ - ١٩٧٩) . وهي اول ميزانية تتقدم بها حكومة بيغن . كافية بحد ذاتها لتكشف عن طبيعة هذه الدولة المصطنعة التي لا تعيش الا بفضل المساعدات الخارجية ولا تتمكن من الحفاظ على تلاحمها وتماسكها الا من خلال المغامرات العسكرية الخارجية .

ميزانية ١٩٧٨

بلغ مجموع مخصصات الميزانية الجديدة ١٨٢ مليار ليرة اسرائيلية مقابل ١٢٣ مليار و ٩٦٠ مليون ل.إ. عام ١٩٧٧ . وقد توزعت هذه المخصصات على الشكل التالي :

- ١ - تسديد الديون الخارجية بالعملة الصعبة : ٣٠ مليار ل.إ. مقابل ١٥ مليار و ٧٦٠ مليون عام ٧٧ .
- ٢ - تسديد الديون الداخلية ٢٢ مليار ل.إ.
- ٣ - سندات خزنية ٨ مليارات ل.إ.

والجددير بالذكر ان البندين الثاني والثالث كانا يشكلان في الميزانية السابقة مبلغ ١٤ مليار و ٧٠٠ مليون ل.إ. فقط .

وهكذا نرى ان تسديد الديون الخارجية والداخلية اصبح يستنزف ٣٣ % من الميزانية مقابل ٢٤.٦ % في الميزانية السابقة .

٤ - مخصصات الامن بالعملة الاسرائيلية ٢٩.٨٠٠ ل.إ. (مقابل ١٩.٣٠٠ ل.إ. في العام الماضي)

٥ - مخصصات الامن بالعملة الاجنبية المحولة الى ليرات اسرائيلية : ٢٤.٧٦٠ ل.إ. (مقابل ٢٠.٧٦٠ عام ١٩٧٧)

وبذلك تكون مخصصات الامن قد شكلت ٢٩.٨٣ % من مجموع الميزانية العامة . واذا ما جمعنا مخصصات تسديد الديون الداخلية والخارجية الى مخصصات الامن لرأينا انها تشكل ٦٢.٩ % مقابل ٥٧ % عام ١٩٧٧ .

(١) وداعا اسرائيل - افرايم سيفيلا . منشورات غي اوتيه .

بطل مذبحه دير ياسين :

مناحيم بيغن الراهبي المتصوف .

لاحظت شخصيا، كانت الطاعة تسود هذه العصاة ولا تتحرك الا بأوامر» وحتى المسؤول عن هذه «الاورم» داخل الارجون لم يحاول انكار ذلك .

من أجل « اسرايل الكبرى »

بعد 1948 ، سيواصل بيغن حياته السياسية داخل المعارضة؛ فمع بعض قادة الارجون الآخرين ، اسس بيغن حزب « هيروث » الذي كان شعاره استمرارا لاطروحات الارجون : « ضفتنا الاردن » ! واصبح بيغن منذ 1949 عضوا في الكنيسيت بما يقارب 12 بالمائة من الاصوات لصالح « هيروث » خلال الخمس انتخابات الاولى . في سنة 1955 شكل مع الحزب الليبرالي تجمع جاهل الذي حصل على 21% من الاصوات . وفي سنة 1973 تكون حزب الليكود مع مساهمة الجنرال شارون (بطل عمليات زرع المستوطنات حاليا) وبالتحالف مع ثلاثة احزاب صغيرة والهيروث . وفي انتخابات نفس السنة حصل التجمع الجديد على 39 مقعدا ...

وقبل انتخابات ماي 1977 لم يشارك بيغن في الحكومة الا مرة واحدة كوزير بدون حظية . كان ذلك في شهر ماي 1967 في الحكومة التي كان عليها ان تتحمل مسؤولية حرب 1967 . غير ان غولدا مائير لم تستطع اقناع بيغن بالموافقة على وقف اطلاق النار في حرب الاستنزاف على قنال السويس فما كان من هذا الاخير الا ان استقال ... في استجواب مع اذاعة « فرانس انتير » يوم 11 يناير 1978 اجاب بيغن و « كثر الكلام على فلسطين . ماذا يعني هذا ؟ فلسطين هي ارض ابراهيم ، ارض اجدادنا » ويضيف « ماذا تعني كلمة فلسطيني ؟ انا ايضا فلسطيني » وهنا تكمن العقدة . امام الرأي العام يضطر بيغن للرضوخ لضرورات الحوار الذي يفرضه الظرف فيصيح بان « من الممكن التفاوض على كل شيء ... ما عدا ... » ويطرح استثناءاته المعروفة .

انماضيه الراهبي وتطرفه العنيد ورفضه القاطع للقيام باي تنازل وتصوره لـ « اريتر اسرائيل » المستمدة من نظريته الدينية ... كل هذه الاشياء لا يقبل النقاش في قضية لا يمكن تلافياها : حقوق الشعب الفلسطيني .

لقد لخص سلفه راين الوضع في استجواب أجراه في اليوم الذي تخلى له عن مكتب الوزير الاول قائلا : « اقبل ان يحاول - بيغن - اعطاء نفسه صورة اكثر اعتدالا قبل ذهابه الى واشنطن . المشكل هو انني اشك في ان هذا سيؤدي الى نتيجة . يمكن اللعب بالكلمات لوقت ما لكن لا يمكن في نهاية الامر تلافي المشاكل الواقعية والدقيقة . »

وكيفما كان الامر ... فان اللعب بالكلمات او لعب ورقة الواقعية لن ينالا من عزم ابناء دير ياسين وانباء كل فلسطين المصممين مهما كان الثمن على تقرير مصيرهم وفرض حقوقهم الوطنية والمشروعة ■

على وطن قومي لليهود بقوة السلاح ، الى القسم الذي يؤديه كل شخص يرغب في الانضمام الى المنظمة . وقد شارك في عدة مظاهرات في الفترة ما بين 1936 و 1939 واعتقل من طرف الشرطة البولونية وهو يتظاهر امام السفارة البريطانية .

وبعد احتلال بولونيا سنة 1939 ، فر بيغن شرقا الى « فيلنا » حيث اعتقلته السلطات السوفياتية ؛ والتحق بحيش بولونيا الحرة بعد اطلاق سراحه سنة 1941 ليذهب بعدها الى فلسطين مع الجنرال اندرس . غير انه فر من الجندية سنة 1943 ليقود المنظمة الراهبية : الأرغون زفاير ليومي . وقد قام بتشكيل هذه الفرقة الجديدة عناصر منسقة من المجموعة الراهبية الهاجاناه ، كاحتجاج على « الاستراتيجية المهادنة » لهذه الاخيرة . وكانت للأرغون صلات وثيقة مع الجامعة الايديولوجية لجابوتنسكي وتكلفت في اطار هذه العلاقات بتدريب اعضاء حركة « بيتار » عسكريا

وتحت قيادة بيغن ، رفضت الارجون الاتفاقية المعقودة بين بريطانيا والهاجاناه والوكالة اليهودية والمتعلقة بفترة الحرب ضد المانيا النازية . ولم يكن هذا الخلاف الوحيد بين المنظمتين الراهبيتين الرئيسيتين الارجون و الهاجاناه ، فكثيرا ما نشبت صراعات حادة بينها ؛ وكان آخر هذه الصراعات في شهر يونيو 1948 اي بعد قيام الكيان الصهيوني في شهر ماي ؛ فقد اصدر بن غوريون أمرا الى الجيش ، بعد مساومات غير مجدية ، بقصف السفينة الشاحنة « التالينا » وحوادثها من الاسلحة الموجهة الى الأرغون ، علما بان بيغن نفسه كان على ظهر هذه السفينة . والجدير بالذكر ان تنفيذ امر القصف كان على يد اسحاق راين بواسطة ايغال يادين ! وكانت النتيجة ان نشبت معركة نتج عنها 40 قتيل في صفوف الأرغون مما ادى بهذه الاخيرة الى القبول بحل نفسها وتصفية تنظيمها العسكري .

غير ان الارجون لم تصف تنظيمها الا بعد ممارسات اراهبية وحشية كثيرة قامت بها منذ تأسيسها واهيانا بتنسيق تام مع باقي اجنحة الحركة الصهيونية . ومن اشهر عمليات الارجون تفجير جناح من فندق الملك دافيد في القدس في يوليو 1946 وكانت حصيلة العملية : 91 قتيل و 45 جريحا ... وكذلك مذبحه دير ياسين في افريل 1948 التي كانت حصيلتها : 241 ضحية من بينها ما يقارب المائة من الاطفال والنساء ، الشيء الذي اعطى للارجون وبيغن شهرة لا يحسدان عليها . وكان ان وضع الانجليز مكافأة تبلغ 10.000 جنيه استرليني مقابل رأس بيغن . ويقول مندوب منظمة الصليب الاحمر الذي جاء لنقل جثث الضحايا : « كان في هذه القرية 400 نسمة ؛ تمكن خمسون شخصا منهم من الفرار والبقاء على قيد الحياة ، اما الباقون فقد تمت تصفيتهم كلية ببرودة اعصاب ، فكما

■ في خضم ما يسمى بسلسل السلام في الشرق الاوسط ، برزت عدة حقائق هامة جدية بالتأمل . من جملة هذه الحقائق ان الحكم السياسي العسكري الصهيوني لم يكن بإمكانه ان يغير عقلية واستراتيجيته من يوم لآخر تحت تأثير « حركة سحرية » ... كبادرة السادات . وخاصة وان المؤسسة الحاكمة مرتكزة اصلا على منطق عدواني دفاعي شكلا وتوسعي مضمونا . وتصبح هذه المسألة اكثر بدها عندما تكون المسؤولية ملقاة على عاتق شخص مثل مناخيم بيغن .

ان وصول بيغن الى الحكم منذ سنة تقريبا اي بعد انتخابات 17 ماي 1977 ، كان يعني في حد ذاته ان تغييرا وقع في حوافز الناخبين الاسرائيليين والذين يعبر الحاكم الجديد عن التيارات الجديدة السائدة وسطهم . فماذا عن بطل مذبحه دير ياسين ؟



معجب بفلاديمير جابوتينسكي

ولد بيغن سنة 1913 من عائلة متوسطة بمدينة « بريست ليتوفسك » التي كانت جزءا من بولونيا آنذاك . وبعد ان درس في « معهد رياضي » على النمط البروسي ، التحق بجامعة فارصوفيا حيث درس القانون الدولي .

لقد كان من المعجبين المولعين بفلاديمير جابوتينسكي وبخطه السياسي المتطرف المسمى بالصهيونية الانحرافية . فخلال سنوات العشرينات دخل جابوتينسكي في صراع مع الجناح العمالي في الحركة الصهيونية الذي كان يسره كل من حايم وايزمان والوكالة اليهودية ؛ وفي سنة 1923 ، اسس حركة شبه عسكرية للشباب : « بيتار » ، التحق بها بيغن في نهاية العشرينات واصبح زعيمها في بولونيا سنة 1938 . وفي السنة التالية حضر بيغن في المؤتمر العالمي لهذه المنظمة ممثلا لبولونيا ؛ وأثار الانتباه داخل المؤتمر بالحاحه على ضرورة اضافة بند ينص على الامل في الحصول

التطورات اللبنانية والعربية .

على المستوى اللبناني . اعتمدت الخطة الاسرائيلية نهج التدخل الغير المباشر بشكل اساسي . مرتكزة في ذلك على التغطية الداخلية التي شكلها الانعزاليون وعلى غطاء المساعدة الانسانية . غير ان هذه الخطة ستطراً عليها بعض التعديلات والتحسينات التي تفترضها مسيرة الحرب الاهلية من جهة والتطورات العربية من جهة ثانية . فبعد ان تبين للتحالف الانعزالي الصهيوني ان الحرب لم تحقق اهدافها بالسرعة المرجوة . لجأ الى حصر الصراع في جنوب لبنان بعيداً عن اي تواجد عسكري لجيش لبنان او لقوات الردع . وجاء هذا التركيز على الجنوب بالاهداف التالية المجملية :

- 1 - تكسير صمود المقاومة الفلسطينية واضعافها . تمهيدا لبحرها في مساسل الحلول الاستسلامية . خاصة وأن الجنوب شكل منذ مجازر الاردن الواجهة الرئيسية للعمل الفدائي .
 - 2 - التحكم في سير الصراع على الساحة اللبنانية ككل وتوجيهه من خلال التحكم في الوضع في الجنوب .
 - 3 - ممارسة الضغط على قوى التسوية العربية لتحقيق المزيد من التنازلات من طرف هذه الاخيرة على طريق فرض السلام الامريكاني الصهيوني .
 - 4 - تقنين واثبات وضعية التعامل مع العدو الاسرائيلي وسياسة الجسور المفتوحة .
- لقد استلزمت هذه الاهداف من العدو الصهيوني عدم استبعاد احتمال التدخل المباشر في لبنان اذا استدعت

الضرورة ذلك . وسيجد هذا المخطط جوا افضل للتطبيق مع اقدام السادات على مبادرته الخيانية . فزيارة السادات للقدس المحتلة تشكل تغطية عربية للتعامل المكشوف للانعزاليين مع العدو فضلا عن كونها تغير شروط الصراع باعتراف طرف عربي بالكيان الصهيوني . وطوال « محاولات السلام » ومسيرة المفاوضات بين العدو والنظام الرجعي في مصر . بقي الجنوب اللبناني في حالة توتر دائم وورقة ضغط في يد العدو . قابلة للتفجير في اية لحظة لفرض التنازلات المطلوبة لاقرار الحل الامريكاني .

وما من شكل في ان الاطماع الصهيونية في جنوب لبنان ظلت قائمة باستمرار خاصة وان هذه الاطماع تجد تبريراً لها في التغطية اللبنانية التي توفرها القوى الانعزالية وكون هذه الاخيرة لاتتناقض في طموحاتها مع المقومات الصهيونية فكليهما قائمين على اساس عنصري ديني .

الهجوم الاخير

مع وصول المفاوضات المصرية الاسرائيلية الى طريق مسدود ومع تعاطف عرلة النظام الرجعي المصري في الوطن العربي . كان من الضروري بالنسبة للقوى الامبريالية والصهيونية تحريك من الوضع لفرز شروط جديدة في الصراع الدائر . وكان الجنوب اللبناني نتيجة العوامل المذكورة مؤهلاً لمثل هذا الدور . فالهجوم الاخير اذن جاء ليحول محور « المعركة الديبلوماسية » بين اطراف التسوية من مشكل المستوطنات الصهيونية والسلام الجزئي بين مصر واسرائيل الى مشكل الانسحاب الاسرائيلي من الجنوب وشروطه تمهيدا للخطوات المقبلة

في طريق التسوية المرتكزة اساساً على تحطيم المقاومة الفلسطينية العائق الاساسي لمسيرة السلام الامريكاني .

ومهما كانت صيغة الحل الذي سي طرح لحل مشكل الاحتلال الاسرائيلي . فان الثابت هو ان المطالب بالنسبة للتحالف الامريكاني الصهيوني الرجعي يكمن في التسوية الشاملة على انتقاض الثورة الفلسطينية بعد ان تبين بشكل واضح استحالة حل المشكل عن طريق سلام جزئي لا يستأصل « جذور الداء » اي القضية الفلسطينية . ولن يكون الحل المفروض الا تأجيلاً للتفجير . فقد اظهر الهجوم الاخير بشكل فاجأ العدو نفسه . قدرة المقاومة على الصمود والتحدي . فالعدو كان يتوقع ان يكسح الجنوب في اجل اقصاه 720 ساعة يصفي خلالها كل معاقل المقاومة وتواجدها .

ومن جانب ثان . فان الهجوم العدواني الاخير على الجنوب يحقق جزئياً مطامح اليمين الرجعي اللبناني وذلك بافراغ الجنوب من المقاومة الفلسطينية هذا الشعار الذي رفعه التجمع الرجعي : « الجبهة اللبنانية » من جديد في اجتماع قمة لها قبل العدوان الاسرائيلي وطالبت فيه بنزع السلاح من الفلسطينيين وتوزيعهم على الاقطار العربية !

وخلاصة القول . ان مشكله الجنوب لا تنحصر في رقعته الجغرافية فهي ورقة للتحكم والضغط على مسيرة الصراع على الساحة اللبنانية من جهة وعلى الساحة العربية من جهة ثانية . وهي بهذا المعنى تأخذ اهمية بالغة في صراع القوى التقدمية والوطنية العربية مع التحالف الامبريالي الصهيوني الرجعي . هي لكل هذه الاسباب مجال اختبار لهذه القوى وكشف مدى قدرتها على الوقوف بالفعل لا بالقول . في مستوى التحديات التي تواجهها ■

وطلقات نارية . وهي التي يمكن ان نقول بحق انها الطريق الوحيد للحرية مهما تكون الصعاب . ثم ان مردودها في مؤتمر القمة الافريقي التاسع كان رديناً لسيطرة الفكر الاصلاحى عليه من جهة . والاضاعه بعد تزكية اسبانيا الفاشية له من جهة اخرى . بل كان مثابة كمامة وضعت على الافواه الصائحة . الحرية . ضرب الاستعمار . لولا صوت تحرري باهت . والتعليق في برقية منظمة تحرير الجزر الكنارية الى المؤتمر . وعلى كل حال . فقد تبع المؤتمر موقف جديد للمغرب سيتم منه تنازل عن تقرير المصير . وتسوية للمشكل في اطار امبريالي . كما اعلنت « منظمة رجال الزرق » التواطئية من طرف الدوائر الغربية الامبريالية اي صوت واشنطن . وهنا لندن . وباريس . وانطلقت بتجريم الصحراويين وتهديدهم وطرح شوفيني للقضية . وبسيطة بين عن حركة مرحلية للمنظمة . ثم تبع ذلك النقاش الاخير في الجمعية العامة للأمم المتحدة . والموقف الجديد للمغرب الذي يظهر منه انه رجع الى موقفه الصحيح والاصلي . رغم انه لم يصوت على التوصية التي لا نعرف الى حد الساعة محتواها . وعلى كل حال . فان تحرير الصحراء . او تحقيق تقرير مصير صحيح . هو يحصل من انطلاقة شعبية . اي حرب التحرر الشعبية . مهما كانت صعوبتها ومشاكلها . وفي اطار تحرري وعاديا جدا ومنطقيا اذا قلنا ان اخواننا العرب والتقدميين والتحرريين المعادين للاستعمار والامبريالية سيقفون الى جانبنا . كما ان المسلمين الحقيقيين ايضا سيشعرون انها حريتهم . لانه يظهر من نفس الاستعمار الاستيطاني والعنصري . انه اقتصادي وديني ايضا . اذ يحارب بعنف الافكار الدينية والذي لم يقض علنه مباشرة . يحاول القضاء عليه في اطار التعامل . والله معنا والى الامام لتحرير ارضنا من الاحتلال . الساقية الحمراء ووادي الذهب . او تحرير انفسنا من الذل .

- 1 - بالاعتراف بتشكيلة شعبية لتسيير المنطقة خلال مدة الاستفتاء .
- 2 - انشاء حرس أهلي يكون خاضعا للقيادة الشعبية .
- 3 - خروج الادارة الاسبانية والساكنة الفاشيستية من المنطقة .
- 4 - الاعتراف بعضوية الصحراويين داخل اللجنة الاممية التي ستشرف على الاستفتاء ■

مذكرة الوالي (تمة)

جزء منا . وهذه حقيقة خالدة خلود السماء فوق الارض . فنحن عرب وأفارقة ومسلمين فزوري ان نرتبط بالعرب والمسلمين والافارقة والا ضعنا . كما ان الذي يحرق نفسه لن يستطيع احد استعمار . هذه الحقيقة التالية تدحض بكيفية بسيطة ومرئية ما يدعيه الاستعمار بانه يحمينا ولتسائلها أقوى الاستعمار وأكثر طائرات ان احد الدول لمجاورة ؟ واذا كان الجواب ان الاستعمار اقوى فان الجواب اذن الصحيح هو اننا اذا طردنا قويا فاننا ايضا نستطيع مجابهة غاز آخر اضعف منه .

هذا ما بلغته جرأة الدولة الاستعمارية الدكتاتورية الاسبانية . حتى اصبحت تسول لها نفسها بمساعدة الامبريالية الغبية والمواقف المتخاذلة لبعض العرب . وشعار عدم التبادل الدبلوماسي مع اسرائيل ان اصبحت هذه الدولة تدعي انها تجبر باسم الصحراويين وتسول لها اطماعها الاستعمارية ان تصور ان الجماهير الصحراوية ستبقى تحت لواء الذل والهوان والصدقية . والسجون ملاً بها وخيراتنا تسرق على مرأى وسماع منها . وهذه الاستهتارات الهرمة هي التي دفعنا الى وضع المنطقة كعمالة اسبانية بتشثيل في الكورطيس بواسطة عملائها المقربين . وابتخاب بنفس طريقة الانتخاب الاسبانية الفرنكوية الانحرافية منذ 1971 . وعدد اعضائها 40 عضوا يعينون على أساس قبلي . ولكن الاستعمار اشاع حالياً انهم سيجدون يعينون بما يسميه الانتخاب ونسبه التحايل على ارادة الجماهير التي لن يسر فيها الا عميل يبيع نفسه وتاريخه وشرفه وكرامته ودينه بجزء من خيرات .

بقي ان نشير . ولوبصورة خاطفة . الى نتائج نضالات السنة الماضية بوصفها امتداد لانتفاضات الزملة بكيفية مضحكة . وبوصفها ايضا تصعيداً لنضالاتها بعد الذبحة المذكورة . تلك النضالات التي ابانت عن تصميمها من جهة . وعن هاديتها وجماهيريتها . تلك الهادفة التي ظهرت في استخدام كل أساليب النضال ضد الاحتلال والعبودية من ملصقات ومناشير . وشعارات حاططية . وتظاهرات شعبية

والجدير بالذكر ان شعار « اسبانيا هنا بارادتك » قد ضربته مذبحة الزملة وحطمته نهائياً كي تظهر للجماهير ان الاستعمار استعمار من اجل مصالحه وان اسبانيا تبني معاملها في مدريد وبرشلونة وملاكا وتأخذ اموال الامبريالية الغربية ومساندتها على حساب ثروتنا . وانها هناك كي تمتص خيراتها . وهذا يوضحه الاسلوب الذي ابتدأت تشغل به الفوسفاط وهو الاسلوب الوحيد من نوعه في العالم . وهو احدث طريقة لسرقة خيرات الشعوب المغلوبة على أمرها والمثومة والتي يخشى الاستعمار من استقاطتها فحمل ما استطاع حملته قبل عيانها . كما ان الشعار الثاني « شعار نحن هنا لنكونكم » قد تحطم ايضا خصوصا بعد تقديم طلب المعارضة للاستعمار بتكوين كوادر صحراوية - اي مهندسين في الفوسفاط وفي غير من المعادن . وكذلك اساتذة قادرين على تعليم جامعي وكذلك اطباء . وسياسيين وخبراء عسكريين صحراويين للدبابات والطائرات الحربية والمدنية . وكذلك تأسيس جيش صحراوي مدرب على كل انواع الاسلحة الحديثة . ورفضه بكل الحاح لذلك . كما رفض طلبي طلب بعض الشباب الذين فطنوا للطريقة الاستعمارية البيروقراطية التي يكون الاستعمار بها الشباب الصحراوي وهي الطريق الانسانية التي تحقر الشباب في مجتمعه ويجب اليه المجتمع الاستعماري كما انه يفرس في رأسه انه لم يولد الا ليحكم ويحكم لصلحه من ؟ وتحت قيادة ؟ . انه يحكم لصلحه الاستعمار وتحت قيادته . وضد الصحراويين ! رفض طلبهم في ان يتابعوا دراستهم في الدول العربية .

كما ان الشعار الاستعماري المغالط المستنزف لطاقتنا وهو توجيهنا الى صديقنا بعد ان فرض علينا انه عدونا . وذلك كي يستدرج هو منا وهو عدونا الاساسي والاصلي والرئيسي والابدي . شعار انه يحمينا من الدول المجاورة . فانه كما قلنا شعارا استعماري ليس الا . اما في اصل الحقيقة فان الشعوب المجاورة لنا هي شعوب عربية افريقية اسلامية أصلية . ومصيرنا هو مصيرها وهي صديق دائم لنا . بل انها

- بشن حملة مكثفة اعلامية تهدف يائسة الى تضليل الرأي العام التونسي والدولي وتحميل مسؤولية الاحداث الدامية للقيادة النقاية وقواعدها .

- بدفع عملائه من النقابيين السابقين واجهزته البوليسية الى عقد مؤتمر للاتحاد بعد مرور شهر على الاحداث . وكان المؤتمر المزعوم مناسبة لتحميل « مسؤولية التخريب والعنف » للقيادة النقاية الشرعية . وللتنديد بمقررات المجلس القومي للاتحاد العام المنعقد ايام 10/9/8 يناير . بحضور القيادة وممثلي القواعد العمالية . ويحاول النظام حاليا الحصول على اعترافات عربية وعالمية « بقيادة النقاية الجديدة » .

- وللترويج كل ذلك . عمد النظام الى تقديم القيادة النقاية والاطروحات والمناضلين الى المحاكمة أملا من وراء ذلك اعطاء صبغة قانونية وشرعية لمؤامرتهم ...

غير ان هذه المحاكمة ليست كما يريدتها النظام محاكمة للمناضلين والقادة النقابيين ... انها محاكمة لسياسته . بل اكثر من ذلك . حكم بالافلاس على نظامه . فما شهدته تونس بشكل برهانا - ان كانت هناك حاجة الى برهان - على فشل السياسة الليبرالية التي انتهجها او على الاصح على كون هذه السياسة تخدم مصالح الاقلية الحاكمة على حساب اوسع الجماهير الشعبية . وهو برهان كذلك على زيف شعار الديمقراطية الذي رفعه النظام منذ استقلال تونس ، فبمجرد ما ان ارادت الطبقة العاملة التونسية فرض استقلالية منظماتها النقاية وانهاء عهد الحجر والوصاية . لجأ النظام الى لغة العنف والارهاب لتكسير صمود الجماهير الشعبية .

ومع تعاطف عزلة النظام واشتدادها ... لجأ الى ابتداء قانون جديد يقضي بان كل تونسي يتراوح عمره من 18 الى 30 سنة غير قادر على اثبات ان له شغل او انه مسجل بمؤسسة تعليمية . يحال على الخدمة المدنية لمدة غير محدودة . او

بمعنى آخر فان كل شخص غير مرغوب فيه ممكن طرده من العمل او من مؤسسة تعليمية ومن ثم احواله للخدمة المدنية . غير ان كل الاساليب القمعية قديمها وحديثها لا يمكن ان تنال من عزيمة وتصميم شعب تواق الى الحرية والاعتناق ولقد تجلت هذه العزيمة سواء في مقاومة الجماهير لعنف أجهزة القمع ابان الاحداث نفسها او في ما تلاها من تحركات مثل توقيع العرائض التي نظمتها القوى الوطنية والتقدمية التونسية خارج تونس بدعم من الرأي الديمقراطي العالمي ؛ كما ان المناضلين النقابيين يقومون بجهود مكثفة في اوساط النقاية وقواعدها لفضح مؤامرة النظام ومواجهتها . ويأتي هذا كله في الوقت الذي تشتد فيه الصراعات والتناقضات الثانوية داخل النظام نفسه جريا وراء خلافة الرئيس المريض . لكن الكلمة تبقى اولا واخيرا للجماهير الشعبية التونسية ومنظماتها الديمقراطية والتقدمية ولن تجدي محاولات « الترقيع » وانصاف الحلول شيئا . واذا الشعب يوما أراد الحياة ... فلا بد للظلم ان ينجلي ولا بد للقيد ان ينكسر » ■

ايران : نظام الشاه في العاصفة

بدأت الانتفاضات الشعبية تنعم في ايران منذ اربعة اشهر واصبح بعض المعلقين يتحدثون عن « الثورة العارمة » ضد النظام الامبراطوري ، ذلك بالرغم من القمع الوحشي المسلط على القوى التقدمية في هذا البلد من طرف اجهزة اشتهرت بشراستها وهمجيتها خصوصا جهاز «السافاك» اللئيم . ومنذ الصيف الماضي بدأ الشاه الايراني يحاول ترميم نظامه بادخال التتدديلات « الديمقراطية » الا ان ذلك لم يوقف المد الجماهيري المتصاعد

وتوالت الانتفاضات الدموية مثل انتفاضة منطقة « قوم » في شهر يناير المنصرم وانتفاضة « تبرز » في فبراير الاخير .

فهل ستحاول الامبريالية الامريكية تحريف المسيرة النضالية الجماهيرية في ايران ، بفرض حلول على طريقة نيكودين ديام في فيتنام ، او تبحث عن بديل يكمن في « ولي العهد » او « زوجة الشاه » كما يشاع حاليا .

بالطبع لا يمكن لاحد الاستهانة بالمؤامرات التي يمكن ان تدبر ضد الشعب الايراني لابقاء النظام الاجتماعي الرجعي الموجود حاليا في ايران ، خصوصا باعتبار الطاقة الثورية الهائلة لهذا الشعب وموقعه الاستراتيجي والاقتصادي على الصعيد العالمي ، وباعتبار ايضا المخططات التابعة للامبريالية التي ارادت ان تجعل من النظام الايراني قلعة امبريالية لمواجهة شعوب المنطقة ووضعت بين يديه اكبز قوة قمعية في العالم الثالث .

كما لا يجب الاستخفاف ايضا بمقدرة الشعب الايراني على النضال والتضحية ، وقد اعد ذلك خلال السنوات الاخيرة التي اعدم فيها المناضلون الثوريون الايرانيون بالعشرات وزج بالالاف منهم في السجون ■

« اني ذاهبة لأحيا لا لأموت » ...

كانت عملية « دير ياسين » . وهو الاسم الذي اطلقته الثورة الفلسطينية على العملية الاخيرة التي انجزتها « مجموعة كمال عدوان » انجح عملية هزت الكيان الصهيوني بعد عملية الفندق « سافوي » . ولقد اكدت هذه العملية قدرة الثورة

الفلسطينية على احباط كل المؤامرات والخطط الاستسلامية التي تهدف الى تجاوز جثث الشهداء وتجاهل حق الشعب العربي في استرجاع اراضيه المعتصبة .

وقد هزت هذه العملية احلام « بيغن » وحطمت اوهام الراكضين وراء سراب الحل الاستسلامي . واثبتت ان الحق لن يضع ابدا ما دام وراءه طالب . وبلاحرى طموح شعب يرغب في تحرير ارضه من ظلم الغاصب .



والعملية الفدائية اكدت حقيقة اخرى . هي قدرة المرأة العربية على القيام بدورها النضالي جنبا الى جنب مع رفاقها . فقد اثبتت الشهيدة الشابة (18 سنة) دلالات المغربي كفاءتها في الاشراف على تنفيذ العملية . وقيادة المجموعة التي تتألف من 13 مقاتل . حيث استطاعوا ان يزوروا الهلع والخوف في نفوس الصهاينة وتوقفوا في قطع مسافة 60 كلم داخل التراب الفلسطيني المحتل مخترقين خمسة حواجز من القوات الصهيونية . ولم تتمكن قوات الاحتلال من ايقاف زحفهم الا على بعد 12 كلم من تل ابيب بعد استعمال كل انواع الاسلحة بما فيها طائرات الهليكوبتر .

تحية الى ارواح شهداء « عملية دير ياسين » وتحية الى الشهيدة دلالات المغربي التي كتبت في وصيتها الاخيرة « انني ذاهبة لأحيا لا لأموت ... وان على كل فلسطيني ان يحارب في الارض المحتلة » ■

مناضل من بيننا ، وبالتالي فهي تنوي حله كخلاف بين جماعات بنفس المنطق الذي كان يلقي يلتقي حوله رؤساء القبائل لحل المزاعات والمشاجرات بين « الجماعات » المحلية ...

لا فائدة في التذكير بان هذا الاسلوب لن يؤدي الا الى طريق مسدود في « الحوار » المزعوم ، اللهم اذا كان هذا هو الهدف المتوخى ... لا فائدة كذلك في التأكيد على ان هذا الاسلوب نفسه لن يتمكن من تغطية المشاكل المطروحة داخل الحركة الاتحادية ، لانها مشاكل موضوعية تحركها خلافاً ايديولوجية عميقة - ان لم نقل مصالح متناقضة - لن تؤدي في نهاية المطاف الا الى الفرز الضروري والتوضيح اللازم بين القوات التي تتبنى وتناضل من اجل الاختيار الثوري وتلك التي اختارت طريق التراجع والتذبذب . ■

التغطية على فشل تجربة « المسلسل الديمقراطي » و « الاجماع الوطني » وتحضير المناخ الملائم لاحتواء الطاقات النضالية وتمسيحها تحضيراً للمؤتمر المرتقب ... انها قيادة ترفض الحوار الحقيقي الذي ندعوا

اليه حول القضايا الايديولوجية والسياسية والتنظيمية المطروحة ، حول التكتيك السليم والاساليب النضالية الضرورية لمواجهة عدونا الرئيسي : النظام الرجعي المغربي .

انها ترفض كل هذا وتعود لتشخيص الخلاف وكأن خلافاً مع المناضلين في الخارج والداخل ، اولئك الذين يناضلون في الواجهات الفعلية ويتعرضون يوميا لشتى انواع القمع ... ان خلافاً مع هذا التيار القاعدي الذي ما فتىء يعزز مواقفه الايديولوجية والتنظيمية ... هو مجرد خلاف شخصي مع

بعد هذه المواقف والممارسات ، ها هي قيادة الاتحاد الاشتراكي تعود لتدعو « للحوار » ! فما السر في هذا التغير ؟

لم يعد خافيا على احد ان القيادة لم تتمكن من فرض توجيهها التراجعي بتلك السهولة التي كانت تتصورها ، بل ان القاعدة المناضلة قد تصدت لهذا التوجيه واخذت على عاتقها صيانة الخط التقدمي النضالي .

سر القضية اذن ان قيادة الاتحاد الاشتراكي تريد مرة اخرى تشخيص القضايا الجوهرية المطروحة واللعب على « الاخوانيات » والعواطف لطمس خلافاً مع القاعدة وايهامها ان « الحوار » سيؤدي الى الاجماع حول خطها المرسوم او على الاقل التزكية ومن ثم فلا فائدة في استمرار المعارضة ...

سر القضية ان العناصر القيادية تريد

الأطماع الصهيونية في جنوب لبنان

هي العمل على افراغ جنوب لبنان من السكان وبخاصة بعد حرب 1967 .

وفضلا عن هذه الخطة المنهجية العدوانية الصهيونية . عانى الجنوب اللبناني ولا زال . من وضعية حرمان وتقدير بشعة : فلم يحظ بأية عناية تذكر من طرف الدولة اللبنانية : وظل باستمرار مصدرا لتقديم اليد العاملة والمنتجات في اطار الاختيارات الاقتصادية للدولة ومحروما من أدنى اهتمام من الناحية الاجتماعية والانسانية . ويكفي التذكير في هذا الصدد بان حالة الطوارئ المعلنة سنة 1956 بقيت مفروضة على الجنوب اللبناني لحد الان . ومن جوانب الاهمال الذي عانى ويعاني منه الجنوب . انعدام خطة دفاعية ازاء الاطماع الصهيونية عملا بمنطق « قوة لبنان في ضعفه » . لكن الوضع سيتغير غدا حرب 1976 وتعاطف عمليات المقاومة الفلسطينية واشتدادها وبخاصة انطلاقا من جنوب لبنان . فبعد مجازر الاردن اصبح جنوب لبنان المنفذ الرئيسي لعمليات المقاومة المسلحة في فلسطين . ان الاهمية المتزايدة التي اخذها الجنوب في الصراع مع العدو الصهيوني فضلا عن الاطماع الصهيونية السابقة الذكر . جعلت اسرائيل تركز على التواجد الفلسطيني في لبنان وتصدد غاراتها العدوانية على اهالي الجنوب بشكل وحشي لتحطيم العمل الفدائي وافراغ الجنوب .

ومع اشتداد الهجمة الصهيونية شن اليمين اللبناني من جهته حملة شعواء لتحميل الفلسطينيين المجازر الفلسطينية او «الحملات التأديبية» كما يحلو لهذه الأوساط تسميتها . وتوالت المناورات والمؤامرات في هذا الاتجاه الى أن وصلت قمتها في حرب السنتين التي شهدتها لبنان . وستكون هذه الحرب مناسبة أخرى لتوضيح الأطماع الصهيونية في الجنوب بشكل جلي .

في اطار تقاسم التركة الاستعمارية التي خلفتها الامبراطورية العثمانية كان الاستعمار البريطاني يأمل في ان تصل حدوده الى نهر الداموار حتى يكون الجنوب ومصادره المائية ملكا للدولة التي كانت قيد التحضير : اسرائيل . غير ان الامور سارت على العكس من ذلك عندما ضم الجنوب بالمنطقة الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية الفرنسية سنة 1920 . فثارت ثائرة الصهيونية العالمية التي شنت حملة واسعة النطاق للاحتجاج على معاهدة سايكس بيكو . وقد تركزت هذه الحملة على ضرورة اعتبار الجنوب جزءا لا يتجزأ من « ارض الميعاد » نظرا لضرورات ومقتضيات الحياة والدفاع لدولة اليهود المقبلة . كما ألحت الحملة على الضرورة القصوى لمصادر المياه ونهر الليطاني على الخصوص بالنسبة لاسرائيل . غير ان هذه الحملة لم تؤت ثمارها ... كما ان محاولات ضم الجنوب . التي سبقت تقسيم فلسطين (شراء الأراضي) . منيت بالفشل رغم بعض النجاحات الأولية . وستكرر الصهيونية محاولاتها التوسعية بعد قيام الكيان الصهيوني . حيث لجأت الى احتلال بعض القرى الجنوبية وارتكاب المجازر الفظيعة فيها . لقد اصطدمت كل هذه المحاولات من جهة بالمقاومة الشعبية وان كانت ضعيفة ومن جهة ثانية بالضغوطات الدولية وبخاصة الفرنسية نتيجة التناقضات الثانوية التي كانت موجودة آنذاك بين الاستعماريين البريطاني والفرنسي من ناحية وبين الفرنسيين والصهاينة من ناحية ثانية .

ومنذ ذلك الحين تراجعت الصهيونية ظاهريا عن مطامعها في الجنوب . لكنها استمرت في ممارستها اليومية للعمل على توفير الشروط الملائمة لتحقيق هذه الاطماع . وبقيت المسألة الثابتة في السياسة الصهيونية ازاء الجنوب

اسرائيل والازمة اللبنانية

« يد المساعدة » هذه لم تلق اقبالا واسعا فانها شكلت منعرجا خطيرا يهدد بتغيير شروط الصراع على الساحة اللبنانية والعربية . ومع استمرار سياسة الجسور المفتوحة تصاعد التنسيق والتعاون بين اسرائيل والانغزاليين اللبنانيين ليصل ابعادا خطيرة للغاية .

ومع دخول القوات السورية الى لبنان . حددت اسرائيل « الخط الاحمر » الذي لا يجب على هذه القوات اجتيازه ... اي نهر الليطاني . وهذا راجع للاهمية الكبيرة التي توليها الصهيونية لهذه المنطقة ولمصادر المياه منها على الخصوص .

وخلاصة القول . ان هذا المسلسل انتهى بقلب ميزان القوى لصالح القوى الانغزالية والصهيونية في الجنوب اللبناني . وبذلك بدأت الخطة الجديدة للقوى العدوانية والتي تقضي بالتركيز على الجنوب مقابل « الهدنة » على بقية الساحة اللبنانية بعد ان اتضح ان الحرب الاهلية على طول البلاد وعرضها . تسير في طريق مسدود . وقد لا يتم الحسم لصالح القوى الانغزالية .

في حرب السنتين تميزت الوضعية بتحول ميزان القوى لصالح الجبهة التقدمية اللبنانية الفلسطينية وبخاصة في جنوب لبنان مما أثار مخاوف اسرائيل باعتبار أن تمركز التحالف الشعبي اللبناني الفلسطيني في الحدود الشمالية لفلسطين يشكل خطرا رئيسيا لها . ذلك ان هذه المسألة توفر الشروط الفعلية الحقيقية لقيام حرب تحرير شعبية ضد الاستيطان الصهيوني .

غير ان اسرائيل لم تلجأ الى اسلوب التدخل المباشر بشكل مكشوف بل اختارت طريقا اخر طويل النفس على المدى البعيد . فامام مشاكل التمويل التي كان يعاني منها الجنوب من جراء الحرب وكساد التجارة وتهدد المنتجات الزراعية بالكساد وبخاصة التبغ ... وامام مشاكل التطبيب والتمريض والبطالة ... لجأت اسرائيل الى اضعاف طابع انساني على تدخلها في الازمة اللبنانية . وهكذا قامت تحت ستار المساعدة الانسانية بفتح مراكز المعالجة الطبية في وجه ابناء الجنوب وعمدت الى شراء منتجاتهم من التبغ وفتحت امكانية العمل امامهم في المعامل الاسرائيلية . وعلى الرغم من ان

جنوب لبنان هو المحط